حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

العنف الأسري ضد المرأة في الكويت: معدلات الانتشار، وعوامل الخطورة الديموغرافية، وأنواع استجابات الناجيات

د. ملك جاسم الرشيد

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة 618 - الحولية 43

1444 هـ / 2023 م (مارس)

ثـــمـــن الـــعـــدد

الكويت: ٥٠٠ فلس | **البحرين:** دينار واحد | **قطر:** ١٠ ريالات

الإمارات: ١٠ دراهم | **السعودية:** ١٠ ريالات | **عمان:** ريال واحد

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات

الاشـــتـــراك الـــســـنـــوي لـــعـــدد (١٢) رســـالـــة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفـــراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتان	أفـــراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفـــراد	١٠ دنانير	١٤ دنانير	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٣ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولارات
٤ سنوات	أفـــراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولاراً

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى
توجة إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: ٧٢٤٥٤ - ت: ٢٤٨٣٠٢٥٦ - فاكس ٢٤٨٣٠٢٥٦

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http: // apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة:www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مـــجـــلـــة الـــعـــلـــوم الاجـــتـــمـــاعـــيـــة ١٩٧٣، مـــجـــلـــة الـــكـــويـــت لـــلـــعـــلـــوم والـــهـــنـــدســـة ١٩٧٣، مـــجـــلـــة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

الحولية الثالثة والأربعون
الرسالة الثامنة عشرة بعد المئة السادسة
1444 هـ / 2023م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي**
رئيسة هيئة التحرير
قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت

- **أ.د. عبد الله محمد الغزالي**
قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الكويت

- **أ.د. باقر سليمـان النجار**
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
جامعة الكويت

- **أ.د. عبد العزيز علي سفر**
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة الكويت

- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
قسم التاريخ - جامعة الكويت

- **د. عبد الله محمد الجسمي**
قسم الفلسفة - جامعة الكويت

- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت

- **د. أحمد مبارك الحصم**
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

- **مهـا إبراهيـم المسعد**
مديرة التحرير - جامعة الكويت

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. باسـل حاتـم**
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

- **أ.د. إبراهيـم السعافين**
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

- **أ.د. سـاري حنفـي**
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
الجامعة الأمريكية - بـيروت

- **أ.د. منـى بيكـر**
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

- **أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري**
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

- **أ.د. محمود السيد أبو النيل**
قسم علم النفس - جامعة عين شمس

- **أ.د. عبد الله الوليعي**
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
المملكة المتحدة

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية هي فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة والتي يتوفر بها ما يلي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسةِ بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقلَّ عَدَدُ كلماتِ الدِّراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحةً) وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البَحْثُ بواسطة مُعالِج النّصوص Word Microsoft وعلى مسافة ونصف، وبنط 14 Arabic Simplified للبُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط 12 Times New Roman في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.
- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْثِ، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (250) كلمةٍ. على أنْ يحويَ ملخَّصُ البحثِ: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، مَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، أبرز النّتائج المُسْتَخْلَصة وأهمّ الإستنتاجات إضافة للكلمات الدالة (المفتاحية).
- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْثِ سيرةً علميَّةً مُخْتصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.
- تقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة 600 * 800.
- في حالة رغب الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.
- يراعي الباحثُ عند كتابة البحثِ الالتزامَ بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association APA من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل.

مثال (Courtois, 2001):

- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصَّة بنِّظام APA على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://apc.kuniv.edu.kw/

شروطُ قَبولِ البُحوثِ في الحَوْليّات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبلُ الحَوْليّاتُ فقط البحوثَ الَّتي تقدم الكترونياً من خلال الموقع:

http:// journals.KU.edu.KW/aass

- لا تقبلُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ شكل أو وسيط.
- لا تقبل المجلّةُ نَشْرَ أبحاثِ الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.
- لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوثِ المُقدَّمةِ للنَّشْر، سواء نُشِرَتْ أم لم تُنْشَر.
- لا يجوزُ نَشْرُ البحوثِ مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحَوْليّاتِ على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءاتِ القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.
- .يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثِه مع جهاتٍ أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاءِ ثلاثِ سنواتٍ على نَشْرِه في الحَوْليّات.
- يعرض البحث الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا وبَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكِّمينَ إثنين لتقرير مدى صلاحية البَحْثِ للنَّشْر في المجلّة تحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحثِ ثلاثون نسخةً مجانية مطبوعة من بَحْثِه المنشورِ.
- تُرْسَلُ جميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات ما عدا البحوث إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 - الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyt Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail: aass@ku.edu.kw

الإصدار الثالث – الحولية الثالثة والأربعون – مارس 2023

يجيء هذا العدد رغم أننا تأخرنا في إصداره لظروف لها علاقة بالانتقال إلى مبان جديدة في الحرم الجامعي الجديد، ولانتقال رئاسة التحرير من الأستاذ الدكتور يعقوب الكندري الذي رأس تحرير الحوليات لفترة ست سنوات بالتزام وإصرار على الارتقاء بها نوعيًّا وعدديًّا. انتقل الأستاذ الدكتور يعقوب إلى موقع آخر، يحمل رسالة البحث العلمي وأخلاقياته معه حيث حلّ. للأستاذ الدكتور الشكر والعرفان لكل قضية يخدمها وسيخدمها. فريق عمل الحوليات عمل معي منذ استلمت أواخر يناير 2023 بجد وكد، وجعل استلامي ممتعًا ومجزيًا، وأعضاؤه يعرفون أنفسهم جيدًا، لهم جميعًا مني جزيل الشكر.

يحمل هذا العدد عدة إصدارات:

الرسالة الأولى التي تحمل رقم (614) بعنوان: المواقف العربية تجاه حكومة عموم فلسطين، للدكتور زهير إبراهيم المصري، الأستاذ المساعد في قسم التاريخ كلية الآداب – جامعة الأزهر بقطاع غزّة. تنتهج الدراسة ثلاثة مناهج هي: التاريخي، الوصفي، والمقارن. كما يخبرنا الباحث، فهو يبحث في المتغيرات التي أثرت في مساعي تشكيل حكومة عموم فلسطين 1948، ومواقف الدول العربية المختلفة منها، وموقف جامعة الدول العربية، ثم أسباب إخفاق حكومة عموم فلسطين وخاصة الجانب الفلسطيني. أوصت الدراسة بأن تُفْحَص مواقف الدول العربية كل على حدة وبتعمق؛ لاحتوائها على تعقيدات كثيرة. أوصت الدراسة بأن يدير الفلسطينيون موقفهم باستقلالية بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية على تراب الأراضي التي احتُلت عام 1967، مع الحفاظ على الثوابت الفلسطينية القائمة على حق العودة، الاستقلال، وتقرير المصير.

الرسالة رقم (615) بعنوان: الرحلات الأندلسية ودورها في توثيق الحقبة الأخيرة من تاريخ الأندلس: مختَصَر رحلة الشهاب إلى لقاء الأحباب لأحمد بن قاسم الحجري الأندلسي (أفوقاي) أنموذجًا (ت بعد 1051 هـ/1641م). هذه دراسة تاريخية تحليلية تقدمها الدكتورة بدرية بنت عبدالعزيز بن عبدالله العوهلي، أستاذ التاريخ الإسلامي في كلية العلوم والدراسات الإنسانية في جامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية. يعدّ البحث تأريخًا لحقبة تاريخية مهمة عن إجلاء ورحيل المورسكيين من الأندلس، وتوثيقًا لآخر أيام الوجود الإسلامي في بلاد الأندلس قبل الرحيل القسري لهم منها.

الرسالة رقم (616) بعنوان: الاتجاهات الحديثة في بحوث التشريعات والضوابط الأخلاقية المنظمة لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة في الفترة من 2014 إلى 2019 مع وضع رؤية للبحوث المستقبلية، للدكتورة إيمان متولي محمد عرفات، رئيس قسم الصحافة والنشر الإلكتروني في كلية الإعلام بالجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا في جمهورية مصر العربية. تهدف الدراسة إلى تقديم عرض تحليلي للاتجاهات البحثية الحديثة في مجال التشريعات والضوابط الأخلاقية

في الإعلام التقليدي والحديث. اعتمدت الدراسة على تحليل 147 دراسة عربية وأجنبية منشورة في مجلات علمية متخصصة، إضافة إلى الرسائل الجامعية وبحوث المؤتمرات العلمية التي عُقدت بين 2014 و2019. ورؤية الباحثة لتطوير البحث العلمي.

الرسالة رقم (617) بعنوان: وظيفة رئيس الدواوين Magister Officiorum في العصر البيزنطي المبكّر: القرون من الرابع إلى السادس الميلادي، للدكتور المتولي السيّد محمّد تميم، أستاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد في قسم العلوم الاجتماعية بكلية التربية في جامعة دمنهور بجمهورية مصر العربية. يعمد البحث إلى وصف التنظيم الإداري للإمبراطورية البيزنطية المبكرة بعد إصلاحات دقلديانوس وقسطنطين الأول. كان منصب رئيس الدواوين من المناصب الرئيسة التي استُحْدثت لتلميع العديد من الدواوين وتنظيمها تحت قيادة واحدة. ويعرض الباحث أهم التطورات التاريخية والإدارية التي أدت إلى فقدان رئيس الدواوين نفوذه وسلطاته، وأهم المسؤولين الذين حصلوا على هذه السلطات.

أما الرسالة رقم (618) فهي: العنف الأسري ضد المرأة في الكويت: معدلات الانتشار وعوامل الخطورة الديموغرافية وأنواع استجابات الناجيات، للدكتورة ملك الرشيد من قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت. تعرض الرسالة كيف تصبح الأسرة منبعًا للعنف ضد النساء والفتيات بدل أن تكون ملاذًا آمنًا. وتستخدم المنهج الوصفي التحليلي لعينة حصصية ممثلة تتكون من 2176 مشاركة من المواطنات، أعمارهنّ بين 18 و68 عامًا. عمدت الدراسة إلى تحديد مدى شيوع ظاهرة العنف ومَن أَكْثرُ مرتكبيها. أظهرت النتائج أن 15 % من المشاركات فيها قد تعرَّضن للعنف الأسري. كما أوضحت أن 19 % منهنّ يعرفن نساء مقربات منهن من ضحايا العنف الأسري. كان العنف اللفظي أكثر الأنواع انتشارًا (58.7 %)، وأقلها العنف الجنسي (7.2 %)، وكان الأزواج والآباء أكثر المعنفين للمرأة. سجلت الدراسة التكتم والصمت كأبرز استجابة للضحايا (57.5 %). وأظهرت علاقة بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمستوى التعليمي والثقافي اللذين تنتمي إليهما المشاركات وبين حالة التعرّض للعنف.

أخيرًا الرسالة رقم (619) بعنوان: إدارة الصراعات بين الزوجين في الأسرة الأردنية، للدكتور عبدالباسط العزام، أستاذ قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة اليرموك بإربد (الأردن). تهدف الدراسة إلى وصف طبيعة الصراع بين الزوجين في الأسرة الأردنية بالتركيز على التصريحات العدائية بين الزوجين، التفاهُميّة المشتركة بين الزوجين، وأخيرًا المسؤوليّة التكامليّة بين الزوجين. جرى البحث على عينة مؤلفة من (100) حالة تقيم في محافظات الأردن الشمالية. أظهرت النتائج أنّ التعبير عن التصريحات العدائية بين الزوجين تمثّل في ضعف قدرتهما على التعبير عن المشاعر السلبية بسهولة، وميل أحدهما إلى الصمت في أثناء المشكلات؛ خوفًا من انعدام المرونة التي تمكّنهما من حلّ الخلافات، أو تطور الصراع الذي قد يفضي إلى الطلاق.

أ.د. تغريد محمد القدسي
رئيسة التحرير

الرسالة (618)

العنف الأسري ضد المرأة في الكويت: معدلات الانتشار، وعوامل الخطورة الديموغرافية، وأنواع استجابات الناجيات

د. ملك جاسم الرشيد

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية الثالثة والأربعون 1444هـ/2023م

المؤلف:

د. ملك جاسم محمد عبدالعزيز الرشيد.

- دكتوراه في فلسفة العمل الاجتماعي.
- عضو المجلس الأعلى لشئون الأسرة 2016-2019.
- عضو مجلس إدارة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2016-2019.
- عضو مجلس الجامعات الخاصة -التعليم العالي 2015-2018.
- نائب رئيس الجمعية الكويتية للخدمة الاجتماعية 2014-2021.
- مدير مكتب الاعتماد الأكاديمي - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت 2006-2012.
- رئيس وحدة الدراسات الأوروبية-الخليجية 2012-2015.
- رئيس وحدة الدراسات الأمريكية-الخليجية 2016-2017.
- أستاذ مشارك- قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية- كلية العلوم الاجتماعية- جامعة الكويت.

الإنتاج العلمي:

أولًا - الكتب:

- علم النفس المرضي (2016). مع مؤلفين آخرين. مكتبة الأنجلو: القاهرة.

ثانيًا - البحوث:

1- التدخل القائم على المرونة النفسية للشباب: اختبار أولي لبرنامج العمل الاجتماعي المدرسي في الكويت (2021). مجلة العمل الاجتماعي الدولي (مجلة دولية).

2- دور المجتمع المدني في المساهمة في صياغة السياسات العامة: التجربة الكويتية في تناول قضية العنف ضد المرأة نموذجاً (2021). مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة.

3- دراسة العلاقة بين المعارف والمعتقدات والاتجاهات نحو المرض العقلي: دراسة مطبقة على عينة من طلبة وطالبات الخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت (2020). مجلة العلوم الاجتماعية لجامعة أم القرى (بالإنجليزية)

4- السلوك الوقائي ضد COVID-19 بين الجمهور في الكويت: اختبار نظرية دوافع الحماية، والثقة في الحكومة، والعوامل الاجتماعية والديموغرافية (2020). مجلة العمل الاجتماعي في الصحة العامة (مجلة دولية).

5- الاختلالات الزوجية في الكويت: دراسة اجتماعية للفروق النوعية وتأثير العوامل الديموغرافية (2017). مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

6- برامج الوقاية من الاعتداء الجنسي على الأطفال لطلبة رياض الأطفال: مسح للأفعال والمواقف والمعتقدات لدى العامة في الكويت.(2017) مجلة العمل الاجتماعي للأطفال والمراهقين (مجلة دولية).

7- -تصورات الجمهور لدور شبكات التواصل الاجتماعي في الحكومة الإلكترونية في بناء رأس المال الاجتماعي تحقيقاً للاندماج الاجتماعي (2014). مجلة العلوم الاجتماعية لجامعة أم القرى (بالإنجليزية).

8- -أساليب المعاملة النفسية لنزيلات السجن المركزي بالكويت والخدمات الاجتماعية المقدمة لهن: دراسة استكشافية (2012). مجلة كلية الآداب،جامعة القاهرة.

9- -العمل الاجتماعي كتخصص أكاديمي ومجال مهني: التجربة الكويتية (2011). مجلة جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

المحتوى

الملخص 13

المقدّمة 15

مشكلة الدراسة 18

أهداف الدراسة 19

أهمية الدراسة 20

أسئلة الدراسة وفروضها 22

مفاهيم الدراسة 22

- العنف الأسري 22

- العنف ضد المرأة 24

- العنف الأسري ضد المرأة وأنواعه 24

- مسببات العنف الأسري وعوامله 26

- العوامل الثقافية 27

- العوامل القانونية 28

- العوامل الاقتصادية 29

- العوامل السياسية 29

الإطار النظري لمشكلة الدراسة 30

- النظرية الوظيفية 31

- نظرية التحكم 33

- نظرية العجز المكتسب 34

- نظرية علاقات التبعية 35

- نظرية التعلم الاجتماعي 36

الدراسات السابقة 37
منهجية الدراسة 56
مجتمع الدراسة والعينة 56
أداة جمع البيانات 57
صدق أداة الدراسة وثباتها 59
إجراءات الدراسة 60
عرض نتائج الدراسة ومناقشتها 61
أولاً - الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة 61
ثانياً- الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفروضها 64
الخلاصة والتوصيات 88
المراجع 95

الملخّص

تُظهر الأدلة حول العالم أن الأسرة قد تتحول من ملاذ إلى مكان يهدد الحياة بكونه منبعاً لأشد أشكال العنف التي تُرتكب ضد النساء والفتيات. استخدم المنهج الوصفي التحليلي، بأسلوب المسح الاجتماعي بعينة حصصية ممثلة تكونت من 2176 مشاركة من المواطنات، راوحت أعمارهن بين 18 و68 عامًا، هدف هذا البحث إلى رصد واقع مشكلة العنف الأسري ضد النساء في الكويت من خلال تحديد مدى شيوع الظاهرة بأنواعها المختلفة في المجتمع، وأكثر مرتكبي العنف، ودراسة الخصائص الديموغرافية الشخصية للضحايا ومدى تأثيرها كعوامل في حالة التعرض للعنف، وأبرز الاستجابات لخبرات التعرض للعنف الأسري. وأظهرت النتائج أن 15 % من المشاركات قد تعرضن للعنف الأسري، بينما ذكرت 19 % منهن معرفتهن بنساء مقربات منهن كن ضحايا للعنف الأسري بأنواعه. كان العنف اللفظي أكثر الأنواع انتشاراً (58.7 %)، وأقلها العنف الجنسي (7.2 %)، وكان الأزواج والآباء أكثر المعنفين للمرأة، وجاء التكتم والصمت كأبرز استجابة للضحايا (57.5 %). وسجلت النتائج علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الحالة الاجتماعية والحالة الاقتصادية والمستوى التعليمي والأصول الثقافية التي تنتمي إليها المشاركات وبين حالة التعرض للعنف؛ وساهمت النتائج بتقديم بروفايل للنساء اللاتي تزداد فرص تعرضهن للعنف الأسري بكونهن من النساء المنفصلات أو المطلقات من الأصول الحضرية من منخفضات الدخل الاقتصادي. وتم تفسير النتائج في ضوء الدراسات السابقة والأسس النظرية المختلفة، وتقديم التوصيات الخاصة بمهنة العمل الاجتماعي وصانعي السياسات الاجتماعية في الدولة.

الكلمات الدالة (المفتاحية): العنف الأسري ضد المرأة، معدلات الانتشار، المجتمع الكويتي، العمل الاجتماعي.

المقدمة

غالبًا ما ترتبط الأسرة بالملاذ، وبكونها مكاناً يجد فيه الأفراد الحب والأمان والمأوى، ولكن تظهر الأدلة حول العالم أن الأسرة قد تتحول لمكان يهدد الحياة بكونه منبعاً لأشد أشكال العنف التي تُرتكب ضد النساء والفتيات. ويعتبر العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع في جميع دول العالم على اختلاف الثقافات والظروف، وغالباً ما يكون مرتكبو هذا العنف معروفين لضحاياهم وليسوا بغريبين عنهم. وعادة ما يرتكب العنف في المجال الأسري من قبل الذكور الذين كانوا مصدراً للثقة والألفة والسلطة، كالأزواج، والآباء، وآباء الأزواج، وأزواج الأمهات، والإخوة، والأعمام، والأبناء، أو غيرهم من الأقارب. فالعنف الأسري هو في معظم الحالات عنف يرتكبه الرجال ضد النساء. وبينما يمكن للمرأة أيضًا أن تكون مرتكبة للعنف، فإن تلك الحالات تمثل نسبة صغيرة من العنف الأسري، كما تظهر الإحصائيات والأرقام حول العالم (الحربي، 2021).

ويعتبر العنف الأسري على وجه الخصوص، شائعاً بشكل كبير ويتم تقبله على أنه أمر «طبيعي» في العديد من المجتمعات (Garcia-Moreno, et al., 2006). فحتى وقت ليس بالبعيد، كانت العديد من الحكومات وصانعي السياسات ينظرون إلى العنف ضد المرأة على أنه مشكلة اجتماعية بسيطة نسبيًا، ولا سيما العنف الأسري من قبل الزوج أو الشريك أو الأقرباء باعتباره شأناً خاصاً بالأسر لا بالمجتمعات. إلا أنه بعد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله في العام ذاته نتيجة للجهود الدولية بهذا الشأن، فقد حدث تحول عميق في الوعي العام حول هذه المشكلة أدى إلى الاعتراف بأن هذا العنف هو مشكلة خطيرة تشكل تهديداً لحقوق الإنسان والصحة العامة معاً وتتطلب الاهتمام من قبل جميع قطاعات المجتمع (WHO, 1996).

ويعرف العنف الأسري على أنه نمط من السلوك العنيف أو القسري الذي يستخدمه أحد أفراد الأسرة ضد أفراد الأسرة الآخرين، وهو مشكلة جنسانية حساسة من الناحية الأخلاقية تنتهك حقوق الإنسان وتتسبب في تكاليف اجتماعية واقتصادية وصحية كبيرة (WHO, 2001). ويأخذ العنف الأسري ضد المرأة عدة أشكال مثل العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي، ويعتبر قضية مهمة من منظوري الصحة العامة وحقوق الإنسان. ويحدث هذا النوع من العنف في جميع البلدان والمجتمعات، بغض النظر عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدينية، أو الاختلافات الثقافية والفكرية.

وأشارت الأبحاث الدولية إلى أن العنف ضد المرأة مشكلة أكثر خطورة وانتشارًا مما كان يُعتقد سابقًا. وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات دقيقة لمدى تكرار العنف الأسري أو عنف الشريك ضد المرأة، تشير التقديرات إلى أن نحو 35% – 70% من النساء في جميع أنحاء العالم قد تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من الشريك أو الزوج، أو العنف الجنسي من قبل غير الشريك في مرحلة ما من حياتهن (WHO, 2013). كما تشير التقديرات إلى أنه من بين 87000 امرأة قُتلن عمدًا في عام 2017 على مستوى العالم، قُتل أكثر من النصف (50000 امرأة تمثلن نسبة 58%) على يد شركاء حميمين أو أفراد من الأسرة؛ مما يعني أن نحو137 امرأة في جميع أنحاء العالم قد قُتلت على يد فرد من أفراد الأسرة كل يوم، كما قُتلت أكثر من ثلث (30.000) النساء اللاتي قُتلن عمداً في العام نفسه على يد شريكهن الحالي أو السابق (الأمم المتحدة، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، 2019).

كما أشار تقرير المراجعة لدراسات من 35 دولة أجريت قبل عام 1999 إلى أن ما بين 10% و52 % من النساء أبلغن عن تعرضهن للإيذاء الجسدي من قبل شريك حميم في مرحلة ما من حياتهن، وأفادت ما بين 10% و30% أنهن

تعرضن للعنف الجنسي من قبل الشريك، كما ذكرت ما بين 10% و27% من النساء والفتيات أنهن تعرضن للإيذاء الجنسي سواء كأطفال أو بالغين (Krug et al,. 2002).

وتكمن خطورة العنف الأسري في أن نتائجه قد تكون غير مباشرة، بسبب ما يحدثه من خلل في نسق القيم، واهتزاز في نمط الشخصية، خصوصاً عند النساء والأطفال؛ مما يساهم على المدى البعيد في إيجاد أشكال مشوهة من العلاقات وأنماط السلوك بين أفراد الأسرة؛ مما يؤدي إلى إعادة إنتاج العنف، سواء داخل الأسرة أم في غيرها من المؤسسات الاجتماعية (عبدالوهاب، 2000).

فالعنف الأسري ضد المرأة «له تأثير أعمق بكثير من الضرر المباشر الناجم عنه، وله عواقب وخيمة على النساء اللواتي يعانين منه، وأثر مؤلم على من يشهده، وخاصة الأطفال. إنه يعيب الدول التي تفشل في منعه والمجتمعات التي تتسامح معه. إن العنف ضد المرأة هو انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية ويجب القضاء عليه بالإرادة السياسية والعمل القانوني والمدني في جميع قطاعات المجتمع» (Garcia-Moreno, et al., 2006, p.vii).

وفي الكويت، شكلت الإحصائية الصادرة عن وزارة العدل عام 2010 مفاجأة عندما ذكرت أن متوسط عدد قضايا العنف والاعتداء المبلغ عنها ضد المرأة في الكويت خلال السنوات 2000–2009 قد بلغ 367 قضية في العام الواحد؛ أي بمعدل جريمة مبلغ عنها يومياً ضد المرأة على وجه التقريب (إدارة الإحصاء والبحوث بوزارة العدل، 2010). كما سجلت إحصائية قضايا الاعتداء على المرأة المقدمة إلى النيابة خلال الفترة من 2004–2009 ارتفاعاً عن المتوسط العام، بالإضافة إلى بلوغها أقصى المعدلات في عام 2009؛ بمعدل 20.7%، يليها عدد القضايا خلال 2007 بنسبة 19.6%. وأظهرت الإحصائيات أن متوسط قضايا تهم هتك العرض بالإكراه أو التهديد أو الحيلة احتل المرتبة

الأولى من بين جميع التهم في هذه الفترة الزمنية بمجموع 106 قضايا، يليها قضايا تهم الضرب على نحو محسوس بـ 82 قضية، يليها قضايا تُهم مواقعة أنثى بالإكراه بـ 66 قضية (إدارة الإحصاء والبحوث بوزارة العدل، 2010).

وأشارت دراسة موسعة أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية على عينة عشوائية طبقية تمثل مختلف محافظات دولة الكويت، واشتملت على 1295 أسرة كويتية، بالإضافة إلى 274 أسرة من المترددين على إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل، تعاني فعلياً من مشكلات العنف الأسري والخلافات الزوجية التي تهدد بانهيار الأسرة إلى أن 94.1 % من المشاركين يؤمنون بوجود العنف البدني، و98.4 % بوجود العنف اللفظي والمعنوي، و94.8 % بوجود العنف المادي، و85.4 % بوجود العنف الجنسي في الأسر الكويتية. أما عن معدلات خبرات التعرض للعنف بأنواعه من قبل المشاركين؛ فتبين أن 33.4 % واجهوا عنفاً أسرياً بشكل دائم أو مؤقت، وأن نسبة التعرض للعنف تزيد بين الفئات الأصغر سناً (أقل من 30 سنة)، وبين فئة المطلقين (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013).

مشكلة الدراسة:

العنف الأسري ضد المرأة ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات، وقد انبرى العديد من المختصين في العمل الاجتماعي والاجتماع وعلم النفس والقانون لهذه الظاهرة بحثاً، في محاولات للكشف عن طبيعتها والتنقيب عن سبل التصدي لها وعلاج تداعياتها. إلا أنه وفي سبيل نجاح أية جهود للتعامل مع مثل هذه الظواهر المجتمعية لا بد من البدء بدراسة واقعها، فللمجتمعات فرديتها وخصوصيتها، سواء بكيفية ظهور المشكلات الاجتماعية، أو في كيفية قياسها وتعريفها ومدى ارتباطها بأنماط الفكر الفردي والجمعي والعادات السائدة وغيرها، رغم تشابه الخطوط العريضة للظاهرة.

ومن هنا، فإن معظم الدول المهتمة بسياسات رعاية الأسر وضمان حقوق النساء –إن لم يكن جميع هذه الدول – حثت على القيام بدراسة أبعاد وعوامل العنف الأسري ضد المرأة بأسلوب المسح الاجتماعي، والتأكيد على جعل نتائج تلك الدراسات أساساً لرسم الخطط الوطنية للوقاية والعلاج والرعاية والحماية لضحاياه. وفي هذه الدراسة سنحاول التصدي لهذه المسألة انطلاقاً من استكشاف الواقع ودراسته أولاً. ومن خلال دراسة الواقع سنحدد مدى شيوع المشكلة في المجتمع الكويتي، وسنقف عند بيان أنواعها لنعرف أيها أكثر شيوعاً، ثم نعرج على دراسة الخصائص الديموغرافية الشخصية للضحايا وعلاقتها في وقوع حالات العنف، وأبرز الاستجابات لخبرات التعرض للعنف الأسري.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تعرّف مدى انتشار مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الكويتي، ورصد أكثر أنواعه انتشاراً، وتحديد الأشخاص الأكثر ارتكاباً له. كما يهدف إلى استكشاف مدى تأثير العوامل الديموغرافية؛ كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والأصول الحضرية والحالة الوظيفية والمحافظة السكنية والمستوى الاقتصادي على الظاهرة محل الدراسة؛ لما بينته الدراسات السابقة من أهمية لهذه العوامل والخصائص والمتغيرات بنوعيها البيئي والشخصي في المساهمة بفهم الظاهرة كأولى خطوات التصدي لها. بالإضافة إلى تعرّف أبرز استجابات ضحايا العنف الأسري بعد التعرض لتجارب العنف الأسري بأنواعها، لعلنا نستكشف من خلال تلك المعرفة تفسيراً لضآلة نسبة الإبلاغ عن حالات التعرض للعنف الأسري واقتراح سبل التعامل معها.

أهمية الدراسة:

منذ انضمام الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 24 لسنة 1994 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي جاءت منسجمة مع مواد دستور الدولة في التمتع بجميع الحقوق التي تكفلها الاتفاقية، حرصت الكويت على الالتزام ببنودها وتقديم التقارير الدورية التي تبين جهودها بهذا الشأن. وفي التقرير الأحدث المقدم بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، بعنوان «مراجعة شاملة وطنية للتقدم المحرز وتحديات تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين + 25» لعام 2019، ذكر التقرير رداً على بند أهم التحديات والعوائق في التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال الأعوام الخمسة الماضية 2019–2014:

«أن العنف ضد المرأة يمثل أحد التحديات الهامة التي تواجه المرأة والفتاة الكويتية لما تمثله من انتهاك لكرامتها وأمنها الشخصي ويحول دون قيامها بأدوارها المجتمعية بشكلٍ أمثل، ويتطلب ذلك ضرورة تضافر الجهود بين القطاع الحكومي والأهلي وجمعيات النفع العام المهتمة بشئون المرأة وحقوق الإنسان في تبني مجموعة من البرامج لمواجهة هذه القضية تقوم على رصدها ودراسة أسباب تناميها وخطط مواجهتها بآليات مجتمعية تقوم على تيسير الإبلاغ وتوفير الملاحقة وتحقيق التقاضي وتوفير الحماية ومساعدة الضحايا والتوعية المجتمعية، ومراجعة التشريعات القائمة وإصدار تشريع مستقل لحماية المرأة من جميع أشكال العنف، مع العمل على توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة به» (تقرير دولة الكويت للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019، ص 6).

وعليه؛ فإن أهمية الدراسة تأتي بالدرجة الأولى في إطار التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية لأحد أهم مكوناتها وهي الأسرة بشكل عام والمرأة بشكل أكثر تحديداً، بالإضافة إلى التزام الحكومة الكويتية بالسعي نحو توفير البيانات المرتبطة بقضية العنف الأسري ضد المرأة، والتي حددتها كأحد أهم تحديات سعيها للوفاء ببنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ورصد العوامل المرتبطة بها سبيلاً لرسم سياسات مواجهتها وإستراتيجياتها وآلياتها.

ويأتي هذا الالتزام من الدولة بتوافق وانسجام تامين مع التزام مهنة العمل الاجتماعي كما حددتها جميع دساتير المهنة دولياً وإقليمياً ومحلياً. فمن خلال التزامهم بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والفهم السياقي لتجربة الفرد، يقع على عاتق الاختصاصيين الاجتماعيين مسؤولية المساهمة في جهود الوقاية من العنف ضد المرأة والتدخل لحل تبعاته، ويتم ترجمة هذا الالتزام سواء من خلال تقديم الخدمات المباشرة لضحايا العنف، أو المراجعة التشريعية للأنظمة ذات الصلة، أوالبحث العلمي لتحديد حجم المشكلة والانطلاق منها نحو إطلاق المبادرات الداعية للتغييرات الهيكلية اللازمة الكفيلة بالتصدي لكل ما يعوق جهود الحد من انتشارها. وعليه؛ فإن الدراسة ستشكل الأرضية الأساسية للتعامل مع مشكلة العنف الأسري ضد المرأة برؤية واقعية تنطلق من منظور مهنة العمل الاجتماعي التكاملية، بعد القيام برصد مدى الانتشار وخصائص الظاهرة تبعاً لخصوصية المجتمع الكويتي.

أسئلة الدراسة وفروضها:

في ضوء الأهداف السابقة الذكر، تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما نسبة شيوع وانتشار العنف الأسري ضد المرأة في عينة الدراسة؟

2- ما أكثر أنواع العنف الأسري ضد المرأة انتشاراً في عينة الدراسة؟

3- من الأشخاص الأكثر ارتكاباً للعنف الأسري ضد المرأة الكويتية؟

4- ما الاستجابات الشائعة لضحايا العنف الأسري من النساء في الكويت؟

بالإضافة إلى استكشاف مدى صحة الفرضين الآتيين:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الخصائص الديموغرافية وحالة التعرض للعنف الأسري.

2- توجد علاقة تأثيرية لبعض العوامل الديموغرافية على توقع حالة التعرض للعنف الأسري.

مفاهيم الدراسة:

العنف الأسري:

إن مفهوم العنف الأسري من المفاهيم التي لم تصل إلى اتفاق عام نظري أو إجرائي من قبل المهتمين والمختصين بالمجال. وتعود أسباب عدم الاتفاق إلى أكثر من عامل؛ أهمها أن المفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق الاجتماعي والثقافي الخاص بسلوك العنف ذاته، وعادة ما يختلف ذلك السياق من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، وقد يختلف داخل المجتمع الواحد بين الثقافات الفرعية والثقافة الأم (البداينة، 2000). كما يتأثر السلوك العنيف بالأعراف

والعادات الاجتماعية؛ لذلك فإن أية جهود تبذل لتفسير أو منع العنف يجب أن تنظر في كيفية تأثير الضغوط الاجتماعية وتوقعات الأدوار على السلوك الفردي (WHO, 2009).

فقد يُعرف العنف الأسري على أنه الأفعال المباشرة وغير المباشرة التي توجه نحو أحد أفراد الأسرة؛ بهدف إيقاع الأذى النفسي أو اللفظي أو الجسدي أو الجنسي (بشناق وآخرون، 2000). وقد يعرف على أنه الاعتداء البدني أو النفسي الواقع على الأشخاص، الذي يحدث ضرراً مادياً أو معنوياً مخالفاً للقانون وتُرصد ضد مرتكبيه عقوبة قانونية (عبدالجواد والبطاينة، 2004).

أما الأمم المتحدة؛ فتعرف العنف الأسري أو عنف الشريك على أنه العنف الذي يرتكبه الشركاء الحميمون وأفراد الأسرة الآخرون، ويتجلى من خلال: الإيذاء الجسدي؛ مثل الصفع والضرب وليّ الذراع والطعن والخنق والحرق والركل والتهديد بأداة أو سلاح والقتل. كما يشمل الممارسات التقليدية الضارة بالمرأة؛ مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ووراثة الزوجة (بمعنى نقل الأرملة وممتلكاتها إلى شقيق زوجها المتوفى)، والاعتداء الجنسي؛ مثل ممارسة الجنس بالإكراه من خلال التهديد أو الترهيب أو القوة الجسدية، أو الإكراه على ممارسة الجنس غير المرغوب فيه، أو إجبار الآخرين على ممارسة الجنس. بالإضافة إلى الإساءة النفسية التي تشمل السلوك الذي يهدف إلى التخويف والاضطهاد، وتأخذ شكل التهديد بالهجر أو الإساءة، والحبس في المنزل، والمراقبة، والتهديد بسحب حضانة الأطفال، والعزل، والاعتداء اللفظي واستمرار الإذلال. ويشمل أيضاً الانتهاك الاقتصادي؛ مثل الحرمان من الأموال، ورفض المساهمة مالياً، والحرمان من الغذاء والاحتياجات الأساسية، والتحكم في الوصول إلى الرعاية الصحية، والعمل، وما إلى ذلك (Kapoor, 2000).

العنف ضد المرأة:

لا يعني العنف ضد المرأة العنف الجسدي فقط. إنه أوسع بكثير ويشمل الإساءة الجنسية والعاطفية والنفسية والمالية. على الصعيد الدولي، يُعرّف إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (1993) العنف ضد المرأة بأنه «أي فعل من أفعال العنف القائم على نوع الجنس يؤدي أو يُرجح أن يؤدي إلى أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث في الحياة العامة أو الخاصة» (UN, 1993). ويشير هذا التعريف إلى جذور العنف القائمة على نوع الجنس، ويوسع تعريف العنف من خلال تضمين الأذى الجسدي والنفسي الذي يلحق بالمرأة، ويشمل الأفعال في الحياة الخاصة والعامة. ويُعرِّف الإعلان العنف ضد المرأة بأنه يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ثلاثة مجالات أساسية: العنف الذي يحدث في الأسرة، وفي المجتمع العام، والعنف الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه.

العنف الأسري ضد المرأة وأنواعه:

لا يوجد تعريف واحد للعنف الأسري ضد المرأة، إلا أنه يمكننا تحديد العناصر المركزية للعنف الأسري من خلال مراجعة الأدبيات السابقة ونتائج العديد من الأبحاث، التي تشمل: أعمال العنف التي تحدث بين الأشخاص الذين لديهم علاقة حميمة أو كان بينهم علاقة حميمة في السابق؛ وبأنه نمط مستمر من السلوك يهدف إلى السيطرة على الشريك من خلال الخوف، على سبيل المثال باستخدام سلوك عنيف ومهدد. وفي معظم الحالات، يكون السلوك العنيف جزءًا من مجموعة من الأساليب لممارسة السلطة والسيطرة على النساء وأطفالهن، ويمكن أن يكون مجرماً قانونياً أو غير مجرم؛ ويمكن أن يشمل السلوك المهدد

أو العنيف إساءة جسدية وجنسية وعاطفية ونفسية ومالية. كما يمكن أن يشمل العنف الجسدي الصفع، والدفع، والضرب، واللكم، والقذف على الدرج أو عبر الغرفة، والركل، وليّ الذراع، والخنق، والحرق أو الطعن. ويمكن أن تشمل الإساءة النفسية والعاطفية مجموعة من السلوكيات المسيطرة؛ مثل السيطرة على الموارد المالية، والعزل عن العائلة والأصدقاء، والإذلال المستمر والحط من قيمة المرأة، والتهديدات ضد الأطفال أو التهديد بالإصابة أو الموت. وتشمل الإساءة المالية أو الاقتصادية السيطرة بالقوة على أموال شخص آخر أو أصول أخرى، ويمكن أن يشمل أيضًا سرقة النقود، وعدم السماح للضحية بالمشاركة في أي قرارات مالية أو منع الضحية من الحصول على وظيفة.

وفي هذه الدراسة اعتمد تعريفا الأمم المتحدة لكل من العنف ضد المرأة والعنف الأسري معاً لتحديد المفهوم الرئيس وهو العنف الأسري ضد المرأة، الذي يمكن تلخيصه بأنه العنف الموجه نحو النساء والفتيات من قبل الزوج أو أحد أفراد الأسرة أو الأقرباء ويأخذ صوراً متعددة مثل العنف الجسدي (ويشمل الضرب باليد أو بأداة، الدفع، منع تلقي الرعاية الصحية عند الحاجة لها)، أو النفسي (ويشمل التهديد بالأذى، الإهمال، الخيانة، التهميش، فرض السيطرة على السلوك، الإكراه على قرارات معينة)، أو الجنسي (ويشمل الإجبار على معاشرة الزوج، الإكراه على ممارسات جنسية مهينة، التحرش باللمس، التحرش باللفظ، الاغتصاب)، أو اللفظي (ويشمل السب والشتم والسخرية والاستهزاء)، أو الاقتصادي (ويشمل الإجبار على أخذ القروض، الحرمان من المصروف، التحكم براتب الضحية، البخل رغم توافر المادة).

وحدّد التعريف إجرائياً في هذه الدراسة من خلال إجابة أفراد العينة بنعم أو لا عن سؤال: هل سبق أن كنتِ ضحية للعنف الأسري؟ وسؤال: هل سبق أن كان أحد المقربين منكِ ضحية للعنف الأسري؟ وإن كان الرد بالإيجاب،

تنتقل المشارِكة إلى تحديد نوع العنف من بين قائمة تضم جميع أنواع العنف السابق ذكرها بالتعريف السابق؛ حيث يمكن لكل مشاركة اختيار أكثر من نوع بحسب الحالة.

مسببات العنف الأسري وعوامله:

تنتشر العديد من المفاهيم الخاطئة حول مسببات العنف الأسري في مختلف الثقافات والمجتمعات؛ ومنها على سبيل المثال: أن الرجال لا يستطيعون التحكم في غضبهم أو رغباتهم الجنسية؛ وأن تعاطي الكحول يجعل الرجال عنيفين؛ ويمكن للمرأة أن تترك الشريك العنيف إذا رغبت بذلك؛ وأن الرجال يتعرضون لمستويات متساوية، إن لم تكن أعلى، للعنف الذي يرتكبه شركاؤهم أو شركاؤهم السابقون (Australian Government Department of Social Services, 2021). بينما تُظهر نتائج الأبحاث أن الدوافع الرئيسية للعنف ضد المرأة تعود إلى عوامل أعمق وأقوى تأثيراً على التوجهات والسلوكيات الإنسانية للجنسين؛ مثل: التوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد بين الرجال والنساء؛ والتمسك بأدوار وهويات الجنسين المحددة بشكل صارم؛ أي ما يعنيه أن تكون ذكوريًا وأنثويًا في الثقافات المختلفة والعادات والتقاليد التي تنظم وتفسر السلوك في تلك المجتمعات.

ومن المعروف أن المواقف التي تتغاضى عن العنف أو تتسامح معه تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل الطريقة التي يستجيب بها الأفراد والمنظمات والمجتمعات للعنف. ولخصت مؤسسة فكتوريا لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض المزمنة في أستراليا VicHealth، وبناء على حصيلة كبيرة من الدراسات والأبحاث الدولية في مجال العنف الأسري والعنف ضد المرأة، خمس فئات رئيسية من

المواقف الداعمة للعنف. وتشمل هذه المواقف: تبرير العنف ضد المرأة بناءً على فكرة أنه من المشروع للرجل استخدام العنف ضد المرأة في حالات معينة؛ وتبرير العنف من خلال نسبه إلى عوامل خارجية (مثل الإجهاد)، أو اقتراح عدم تحميل الرجال المسؤولية الكاملة عن السلوك العنيف (على سبيل المثال، بسبب الغضب أو الدوافع الجنسية)؛ والتقليل من تأثير العنف بناءً على الرأي القائل بأن آثار العنف ليست خطيرة أو ليست خطيرة بما يكفي لتبرير اتخاذ إجراءات من جانب النساء أنفسهن أو المجتمع أو المؤسسات العامة؛ وتقليل سلوك العنف بإنكار خطورته أو إنكار حدوثه أو إنكار أن بعض السلوكيات هي بالفعل عنف على الإطلاق؛ ونقل اللوم عن العنف من الجاني إلى الضحية أو تحميل النساء المسؤولية الجزئية –على الأقل– عن إيذائهن أو منع الإيذاء عنهن (VicHealt, 2021).

والحقيقة أنه لا يوجد عامل واحد يمكن أن يفسر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجتمعاتنا، بل هناك عدد لا يحصى من العوامل التي تساهم فيه، والتفاعل بين هذه العوامل يكمن في جذور المشكلة. وتبسيطاً لطرح متشعبات العوامل المختلفة للعنف ضد المرأة أو العنف القائم على النوع، يمكننا تقسيم تلك العوامل إلى:

العوامل الثقافية:

تضفي وجهات النظر الأبوية patriarchal والمتحيزة جنسيًا، الشرعية على العنف لضمان هيمنة الرجال وتفوقهم. وتشمل العوامل الثقافية الأخرى القوالب النمطية الجنسانية المتحيزة، والتوقعات المعيارية للأنوثة والذكورة، والتنشئة الاجتماعية للنوع، وفهم مجال الأسرة باعتباره خاصًا وتحت سلطة الذكور، والقبول للعنف كجزء من المجال العام (على سبيل المثال، الجنس في الشارع والتحرش بالمرأة)، أو كوسيلة مقبولة لحل النزاع وتأكيد الذات. ولقد أجازت العديد من التقاليد الدينية والتاريخية العقاب البدني للمرأة بموجب

مفهوم استحقاق المرأة وملكيتها (محمد، 2007). إن مفهوم الملكية بدوره، يضفي الشرعية على السيطرة على الحياة الجنسية والاجتماعية للمرأة، والتي، وفقًا للعديد من اللوائح القانونية، تعتبر ضرورية لضمان الميراث الأبوي.

وترتبط الجنسانية أيضًا بمفهوم ما يسمى بشرف العائلة في العديد من المجتمعات؛ حيث تسمح الأعراف التقليدية في هذه المجتمعات بقتل النساء المشتبه في إهانتهن لشرف الأسرة عن طريق ممارسة الجنس الممنوع أو الزواج والطلاق دون موافقة الأسرة. ويمكن أن تساعد المعايير نفسها المتعلقة بالجنس في تفسير حالات الاغتصاب الجماعي للنساء (Qassis-Jaraysah, 2011).

العوامل القانونية:

يُنظر إلى المرأة ضحية العنف القائم على النوع الاجتماعي في العديد من المجتمعات على أنها مثيرة للخزي أو الشفقة وبأنها ضعيفة، مع استمرار اعتبار العديد من النساء مذنبات بجذب العنف ضدهن من خلال سلوكهن، سواء بخيارات أساليب حياتهن أو طريقة لبسهن أو أماكن عملهن وغيرها. وهذا يفسر جزئياً استمرار المستويات المنخفضة للإبلاغ عن حالات العنف والتحقيق بها رسمياً حول العالم.

وحتى وقت قريب، كان القانون في بعض البلدان لا يزال يميز بين الأماكن العامة والخاصة التي يحصل بها العنف، ويعتبر العنف الواقع على النساء في أسرهن ومن قبل معارفهن شأناً خاصاً، مما ترك النساء بشكل خاص عرضة بشكل أكبر للعنف المنزلي أو الأسري.

وفي حين يتم تجريم معظم أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في معظم الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن ممارسات إنفاذ القانون لدى العديد من تلك الدول –في كثير من الحالات–

لاتزال تتسامح مع المعتدين وتتعامل معهم بمرونة تجعل الكثير منهم يتهاون في احترامه للقانون؛ مما نتج عنه مستويات منخفضة من الثقة في السلطات العامة من قبل الأفراد؛ ومن ثم انخفاض حالات الإبلا غ عن معظم تلك الجرائم.

العوامل الاقتصادية:

إن الافتقار إلى الموارد الاقتصادية يجعل النساء بشكل عام، والنساء من ذوي الإعاقة أو الأمراض العضوية أو العقلية والنفسية، معرضين بشكل خاص للعنف القائم على النوع. فالافتقار إلى الموارد الاقتصادية أو شحها يخلق أنماطًا من العنف والفقر تصبح ذاتية الاستدامة؛ مما يجعل غاية في الصعوبة على الضحايا تخليص أنفسهن من مواقف الإساءة والعنف. بالإضافة إلى أنه عندما تؤثر البطالة والفقر على الرجال، يمكن أن يؤدي ذلك أيضًا إلى تأكيد رجولتهم واستمرارية نفوذهم رغم شح الموارد الذي يفقدهم الثقة بالنفس، بوسائل عنيفة مع شركائهم أو أفراد أسرهم.

العوامل السياسية:

يعني التمثيل الناقص للمرأة في السلطة والسياسة أن لديها فرصًا أقل لتشكيل وتحديد موضوعات المناقشة والتأثير على أولويات الأنظمة وإحداث التغييرات في السياسة، أو لاعتماد تدابير خاصة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم المساواة. ويعتبر موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي في بعض الحالات غير ذي أهمية، مع عدم إعطاء العنف الأسري موارد واهتمامًا كافيين. وقد أثارت حركات النساء والأقليات المهمشة تساؤلات عديدة، وزادت من الوعي العام حول معايير النوع الاجتماعي التقليدية، وسلطت الضوء على جوانب عدم المساواة؛ وبالنسبة للبعض، استخدم هذا التهديد للوضع الراهن كمبرر للعنف ضد المطالبات من النساء بحقوقهن.

الإطار النظري لمشكلة الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة نستعرض بصورة مختصرة عدداً من النظريات المختارة التي حاولت تفسير مشكلة العنف الأسري من عدة منطلقات وفروض؛ لإيماننا بأن هذه القضية متشعبة ويصعب تفسيرها تبعاً لإطار نظري واحد. وحرصنا في اختيار النماذج النظرية على تضمينها توجهات وتفسيرات تضمن جميع مستويات الأنساق التحليلية، بدءًا من الصغرى والشخصية، مرورًا بالوسطى الأسرية والجماعية، ووصولاً للكبرى المجتمعية والهيكلية، لمحاولة الخروج بمفهوم أشمل لتفسير العنف الأسري من منظور العمل الاجتماعي الإيكولوجي التكاملي.

ويُعنى **النهج الإيكولوجي التكاملي للعمل الاجتماعي** بدراسة السلوك الإنساني وتفسيره من خلال عدسة شاملة لمختلف العوامل الاجتماعية في حياة الفرد، بدلاً من التركيز على قضية واحدة بمعزلها. فيقوم الاختصاصيون الاجتماعيون الذين يمارسون هذا النهج بدراسة سلوك عملائهم وشخصياتهم ونواحي القوة والضعف فيها من خلال مراعاة العوامل الآتية:

البيئة المعيشية: فحيث يعيش شخص ما ومع من، يمكن أن يكون له مجموعة متنوعة من التأثيرات على رفاهية الفرد، وقد تعكس نظافة منزل شخص ما ودرجة تنظيمه أنماطاً سلوكية معينة. وقد يكون الحي الذي يقطنه الفرد من الأحياء التي تعاني من الإهمال أو نقص التمويل؛ مما يعني قلة الموارد المتاحة للمساعدة أو ضعف الإرادة السياسية للانتباه لقضايا قاطنيها.

العائلة: بغض النظر عما إذا كان الاختصاصي الاجتماعي يقدم المشورة لعائلة بأكملها أو فرد منها، فإن فهم ديناميكية الأسرة يعتبر مفتاحاً لفهم كيف يتواصل المرء وكيف يتصرف مع الآخرين. وقد تثير العلاقات الأسرية

سلوك الشخص، خاصة عندما يكون للعائلة تاريخ من الإساءة الجسدية أو العاطفية.

الثقافة: يمكن للخلفية الثقافية في كثير من الأحيان أن تلقي الضوء على كيفية تربية الأفراد ومعتقداتهم الدينية وأولوياتهم الشخصية. وقد تحدد الثقافة أيضًا البنية الأسرية وتحدد الحقوق والواجبات والأدوار بين الجنسين من منظورها وتملي كيفية تواصل أفراد الأسرة بعضهم مع بعض ومع الآخرين ممن هم خارج نطاق المنزل.

المجتمع: يمكن أن يتأثر العديد من الأشخاص بسهولة بالمحيط الاجتماعي العام، وبمن يعملون ويتفاعلون معهم. فالمواقف والأفكار التي يتم التعبير عنها في الخطاب الرسمي والمؤسسي، أو الرسائل الإعلامية المختلفة، ومكان العمل أو الدائرة الداخلية من الأصدقاء والزملاء قد تجعل الناس يتساءلون عن معتقداتهم وآرائهم؛ مما يؤدي إلى تغييرات كبيرة في أنماط السلوك، سلباً وإيجاباً (Dahlberg & Krug, 2002).

فمن خلال نهج شامل، يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين عرض جميع الجوانب الرئيسية لحياة العميل لتحديد المشكلات الأساسية التي قد تتسبب بمختلف المواقف الإشكالية والاختلالات السلوكية والفكرية والانفعالية. ومن خلال ذلك الفهم الشمولي لسبب تصرف الشخص بطريقة معينة، يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين صياغة خطة فاعلة لمساعدة عملائهم في التغلب على التحديات وتحسين مستوى المعيشة والارتقاء بجودة الحياة.

النظرية الوظيفية:

عُرف عن رواد هذه النظرية اهتمامهم الشديد بما يوفر درجة عالية من التوازن الاجتماعي بين مختلف أنساق المجتمع ونظمه. فهم ينظرون إلى

المجتمع على أنه بناء اجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق أو النظم التي يؤدي كل منها دوراً (وظيفة) خاصاً به يسهم في استمرار النظام وبقائه، وأن أي اعتلال في أحد الأنظمة لابد أن يتبعه خلل أساسي في البناء الاجتماعي بأكمله، وانطلاقًا من ذلك فإن النظام الأسري يعد البناء الاجتماعي، وأن اعتلال وظيفته سيؤثر حتماً على سائر النظم الاجتماعية. وينظر أصحاب الاتجاه الوظيفي إلى العوامل التي تسبب العنف الأسري بطريقتين؛ فالعنف –كما يرونه– نتاج لطغيان اللامعيارية وغياب عوامل الضبط الاجتماعي الصحيح، أو لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظِّم السلوك وتوجهه (حلمي، 1999). والوظيفيون بذلك ينظرون إلى موجهات السلوك أو نسق القيم الاجتماعية كضابط للسلوك وكأحد أسباب العنف الأسري معاً. ففي الأسرة كوحدة التحليل في دراسة العنف الأسري، تركز النظرية الوظيفية على اعتلال منظومة القيم التي تحدد السلوك السوي من خلال تحليل العنف المتبادل بين الزوج والزوجة، وبينهما وبين الأبناء، أو بين الأبناء بعضهم ببعض. وينظر الوظيفيون إلى المسألة من جانب آخر، فمن مسببات العنف وازدياد وتيرته جنوح أفراد الأسرة نحو الإخلال بوظائفهم وأدوارهم المرسومة لهم سلفًا بوساطة منظومة القيم الاجتماعية. كما أن قيام بعض الجهات والهياكل المؤسسية المسؤولة عن رعاية أفراد الأسرة في المجتمع بالإخلال بواجباتها نحو إشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والعاطفية يعد سبباً في بروز العنف الأسري. ومن هذا المُنطَلق فإن العمل على زيادة فاعلية أداء وظائف تلك المؤسسات بالإضافة إلى وظائف أعضاء الأسرة وزيادة ارتباط مكونات وعناصر كل نسق منهم يقلل من التوترات وفرص نشوء العنف الأسري كما يعد سبيلاً لعلاج مشكلة العنف الأسري.

نظرية التحكم:

تعتمد نظرية التحكم على المفهوم القائل بأن العديد من النزاعات الأسرية تنتج عن حاجة أحد أفراد الأسرة للحصول على القوة والسيطرة والحفاظ عليها ضمن علاقاته، ويكون الدافع الكامن وراء سلوك المعتدي هو القوة والسيطرة التي يمكن أن يمارسها على أفراد الأسرة الآخرين . فغالبًا ما يستخدم أفراد الأسرة الأقوى (مثل الآباء والإخوة والأزواج) القوة أو العنف أو التهديد بالعنف للحصول على الطاعة والامتثال من أفراد الأسرة الأقل نفوذًا (مثل الأطفال والزوجات). وتهدف التهديدات والسلوكيات العنيفة إلى منع أفراد الأسرة الأقل نفوذًا من الانخراط في السلوك الذي لا يريده المتحكم والذي يتمثل عادة بمطالبات أو حريات أو حقوق معينة من قبل الضحية. بالإضافة إلى ذلك، قد يشعر المعتدي بالحاجة إلى السيطرة على كيف يفكر ويشعر أفراد الأسرة الآخرون. فالأشخاص العنيفون في محاولة للحفاظ على السيطرة على أفراد الأسرة الآخرين، قد يستخدمون العديد من أشكال التخويف؛ مثل الإكراه، والعزل الاجتماعي، والاعتداء الاقتصادي، وإنكار اللوم الشخصي. وعادة ما ينتج عن تلك التهديدات أو الأفعال العدائية أن تتعلم الضحية (أو الضحايا) كيفية الرد على مختلف أشكال التخويف؛ على الرغم من أن ذلك الكفاح من أجل تحدي الإساءة/المسيء قد يصبح مربكًا جدًا أو خطيرًا على الضحية. ونتيجة لذلك، قد تبدأ الضحية في تعديل سلوكها، وتتخلى ببطء عن السيطرة من أجل البقاء على قيد الحياة وتجنب إساءة المعاملة المستمرة.

ويعتبر عزل الضحية عن أي جهات اتصال اجتماعية الشكل الأكثر ضررًا من أساليب التخويف التي يستخدمها المسيء؛ لأن إمكانية الهروب للضحية من بيئة العنف تقل بشكل كبير في غياب الدعم الاجتماعي. بالإضافة إلى السعي لشرح سبب إقدام البعض من أفراد الأسرة على القيام بالعنف، تسعى

نظرية التحكم أيضًا إلى تفسير سبب عدم استخدام الآخرين للعنف. ففي حين أن بعض الأفراد يسعون جاهدين إلى الحصول على السلطة، فإن البعض الآخر يتأثر بالخوف من العقاب، والخشية على علاقاتهم وارتباطاتهم بالآخرين سواء كانوا أشخاصاً أم مؤسسات. وقد كشفت بعض دراسات العنف الأسري أن الرجال الذين لديهم ارتباطات قوية بأشخاص مهمين ويخشون ردود فعل سلبية منهم هم أقل عرضة للإساءة إلى زوجاتهم من الرجال الذين ليس لديهم هذه الارتباطات. وبالمثل، فإن الرجال الذين يقدرون ارتباطاتهم بالمنزل والعمل والمجتمع قد ينظرون إلى التهديد بالاعتقال بسبب الإساءة الزوجية على أنه عامل مثبط مهمّ يمنعهم من الانخراط في مثل هذا السلوك (Johnson, 2005).

نظرية العجز المكتسب:

تُلقي نظرية العجز المكتسب الضوء على الأسباب التي تجعل ضحايا العنف الأسري يختارون البقاء في كثير من الأحيان في العلاقات الأسرية المتقلبة التي لا يمكن التنبؤ بها إلى حد ما. وتم اقتراح نظرية العجز المكتسب في الأصل لتوضيح فقدان الإرادة المصاحب للحواجز والموانع المتكررة للهروب من موقف الإساءة. فعن طريق المصادفة، وفي أثناء دراسة الاكتئاب في التجارب المعملية مع الكلاب، اكتشف العالم سيليجمان أن الكلاب –في بعض الأحيان– تتعلم العجز حينما لا تحقق سلوكياتها النتيجة المتوقعة أو المرغوب بها في المواقف التي توجد فيها حواجز أو صعوبات (تمثلت بالصدمة الكهربائية للكلاب في تجارب سيليجمان عند محاولتها الهروب من موقف ضاغط). فنتيجة لذلك الحاجز توقفت الكلاب عن الانخراط في السلوك حتى بعد إزالة الحواجز. مثل الكلاب التي «تعلمت» أن تكون عاجزة بعد تعرضها لصدمات كهربائية مع عدم القدرة على الهروب، فإن النساء المعنفات قد يقعن

في النمط نفسه؛ فالتعرض للضرب المتكرر أو غيره من الإساءات قد يؤدي بالمرأة إلى أن تصبح سلبية؛ لأنها تشعر أن لا شيء تفعله سيؤدي إلى نتيجة إيجابية. ولكن تظل نظرية العنف هذه مثيرة للجدل وغير حاسمة؛ لأن العديد من النساء في علاقات عنيفة يحافظن على الإحساس بالكرامة، ويتعلمن مهارات البقاء على قيد الحياة، والعديد منهن يستمررن في المقاومة حتى ينجحن في ترك البيئة العنيفة (Palker-Corell & Marcus, 2005).

نظرية علاقات التبعية:

تستند نظرية علاقات التبعية إلى مفهوم أن ضحايا الإساءة يعتمدون على من يسيئون معاملتهم؛ مما يجعل اتخاذ قرار حاسم بشأن الإساءة أمراً غاية في الصعوبة. وأثبتت العديد من البيانات صحة هذه النظرية في دراسات العنف الأسري ضد الأطفال والمسنّين وحالات الإساءة الزوجية (Javier & Herron, 2021)؛ حيث يعتمد الأطفال على من يسيئون إليهم؛ لأنهم يميلون إلى أن يكونوا أصغر وأضعف من البالغين وغير قادرين على الهروب من أسرة مسيئة لإعالة أنفسهم. كما يصبح بعض كبار السن ضعفاء ويعانون أمراضاً مختلفة فيصبحون معتمدين على من يرعاهم في الحصول على الرعاية الأساسية، التي قد تكون عامل خطر لسوء المعاملة تبعاً للضغوط التي تقع على القائمين بالرعاية أنفسهم فتدفعهم للإساءة إليهم. أما في حالات الإساءة الزوجية؛ فقد تكون التبعية الاقتصادية على وجه الخصوص سببًا يفسر بقاء العديد من النساء في علاقات الزواج المسيء دون القدرة على المغادرة لعجزهن عن إعالة أنفسهن وأبنائهن.

نظرية التعلم الاجتماعي:

تؤكد نظرية التعلم الاجتماعي أن الأفراد يتعلمون السلوكيات الاجتماعية عن طريق الملاحظة والتقليد. فتقليد النماذج هو العنصر الأكثر أهمية في كيفية تعلم الأطفال، ويمكن ملاحظة هذه العملية في تطور اللغة، والعدوانية، واتخاذ القرار الأخلاقي. وتفترض نظرية التعلم الاجتماعي أن الأفراد يصبحون عدوانيين؛ لأن سلوكياتهم العدوانية يتم تعلمها من خلال التكييف الفعال ومراقبة السلوك في نماذج يحتذى بها في ذاكرة الأسرة، ويتم تقوية تلك السلوكيات من خلال عمليتي التعزيز الإيجابي والسلبي، أو إطفاؤها عن طريق العقاب.

وفي الواقع، يختار العديد من الآباء ومقدمي الرعاية العقاب البدني وسيلة تأديبية؛ لأنه –ببساطة– عادة ما يؤدي إلى امتثال الأطفال لمطالبهم، إلا أن العديد من الدراسات أكدت الآثار السلبية قصيرة وطويلة المدى المرتبطة بالعقاب البدني؛ مثل العدوانية الجسدية المتزايدة، والسلوك المعادي للمجتمع، وسوء العلاقة بين الأطفال والوالدين في مرحلة الطفولة، والعدوان والسلوك الإجرامي، ومشكلات الصحة العقلية، والعنف ضد الشريك في مرحلة النضج (Javier & Herron, 2018).

وتحاول نظرية التعلم الاجتماعي تفسير عملية انتقال العنف بين الأجيال؛ فترى أن الأطفال يتلقون ملاحظات من الآخرين فيما يتعلق بمعايير سلوكياتهم الخاصة مع الآخرين، التي يبدؤون من خلالها بتطوير معايير للحكم على سلوكهم والبحث عن نماذج تتوافق مع هذه المعايير. فقد تتعلم الأسر السلوكيات العنيفة أو المسيئة، وتقليد تلك السلوكيات، ثم تكرار هذه السلوكيات في العلاقات المستقبلية. وأشارت العديد من الدراسات إلى أن الأفراد الذين تعرضوا لسوء المعاملة في مرحلة الطفولة هم أكثر عرضة للإساءة إلى

أطفالهم في مرحلة البلوغ. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرجال الذين شاهدوا أن آباءهم يسيئون معاملة أمهاتهم عندما كانوا أطفالًا يكونون في خطر متزايد لإساءة معاملة زوجاتهم. وأخيرًا، وجد الباحثون أن الشباب الذين شاهدوا أو تعرضوا للإيذاء عندما كانوا أطفالًا هم أكثر عرضة للوقوع في علاقات حميمة مسيئة سواء كمسيئين أو ضحايا للإساءة (Cappell & Heiner, 1990).

الدراسات السابقة:

سيتم التركيز هنا على مجموعة من الدراسات التي هدفت إلى قياس معدلات انتشار ظاهرة العنف الأسري ضد النساء على وجه الخصوص، وتلك التي تطرقت منها إلى استكشاف العوامل المرتبطة به أو ما يسمى بعوامل الخطورة risk factors من الدراسات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي لارتباطها بالحدود الموضوعية لهذه الدراسة.

دولياً؛ أجرت منظمة الصحة العالمية تحليلاً موسعاً للبيانات الخاصة بحالات عنف الشريك أو العنف الأسري ضد النساء، والمسجلة من قبل نحو 80 بلداً، وذلك بالاشتراك مع London College of Health and Tropical Medicine ومجلس البحوث الطبية (2013)؛ جاءت أهم نتائجه أن نحو ثلث النساء من إجمالي نساء العالم أجمع ممن كن على علاقة بشريك (زوج أو عشير أو خطيب) قد تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي على يد شركائهن. وسجلت البلدان المرتفعة الدخل معدلات انتشار للعنف الأسري أو عنف الشريك تصل إلى 23.2%، بينما سجلت كل من بلدان إقليم غرب المحيط الهادي وإقليم الشرق الأوسط وإقليم جنوب شرق آسيا 24.6% و37% و37.7% على التوالي. كما بين التحليل ذاته أن 38% من جرائم قتل النساء كانت بيد الشركاء، وأن الاعتداءات الجنسية غير المرتبطة بالشركاء بل بأشخاص غرباء عن ضحاياهم من النساء شكلت ما نسبته 7 % من الحالات المسجلة حول العالم (WHO, 2013).

أما الدراسة التي أجرتها منظمة الصحة العالمية في عام 2005، والتي شملت عشرة بلدان من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل عن صحة المرأة والعنف المنزلي الممارس ضدها على نساء راوحت أعمارهن بين 15 و49 عاماً؛ فسجلت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة انتشار العنف الممارس ضد المرأة من قبل الشريك عنه في البلدان المنخفضة الدخل (مثال 71% في أثيوبيا وبيرو)، مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل كاليابان (15%). كما سجلت الدراسة ذاتها نسباً راوحت بين 0.3% و11.5% لبلاغات النساء عن تعرضهن لعنف جنسي مارسه ضدهن أشخاص من غير شركائهن منذ سن الخامسة عشرة؛ كما أفادت كثير من النساء المشاركات في الدراسة من المناطق الريفية أن أول تجربة جنسية لهن لم تكن برضاهن أو موافقتهن (بنسبة 17% – 30%).

وفي الولايات المتحدة، وفقًا لمركز السيطرة على الأمراض (CDC)، فإن واحدة من كل 4 نساء و 1 من كل 7 رجال يتعرضون للعنف الجسدي من قبل الشريك الحميم في مرحلة ما خلال حياتهم. ونحو 1 من كل 3 نساء وما يقرب من 1 من كل 6 رجال يتعرضون لشكل من أشكال العنف الجنسي خلال حياتهم. وتسجل حالات عنف الشريك الحميم والعنف الجنسي والمطاردة stalking، أعداداً كبيرة تصل إلى أكثر من 10 ملايين شخص كل عام. ويحدث ما لا يقل عن 5 ملايين فعل عنف منزلي/أسري سنويًا للنساء اللائي يبلغن من العمر 18 عامًا فما فوق، أكثر من 3 ملايين منها على يد الرجال. وفي حين أن معظم تلك الحالات تكون طفيفة، على سبيل المثال الإمساك بشدة، والدفع، والصفع، والضرب، إلا أن إصابات خطيرة وأحيانًا مميتة تحدث في حالات أقل انتشاراً. كما يُرتكب ما يقرب من 1.5 مليون حالة اغتصاب واعتداء جسدي من قبل الشريك الحميم سنويًا؛ حيث تعرضت نحو 1 من كل 5 نساء للاغتصاب الكامل أو محاولة الاغتصاب في مرحلة ما من حياتهن. وتشمل عوامل الخطر للعنف

الأسري مستويات التعليم المتدنية، كما يعتبر التعرض للعنف في أثناء الطفولة أحد عوامل الخطر في نشأة الضحية الطفل كمعتد عند البلوغ بالنسبة للذكور، أو كضحية للعنف بالنسبة للإناث؛ حيث يعتقد الأطفال ضحايا العنف الأسري أو الشهود عليه أن العنف طريقة معقولة لحل النزاع، كما أن الذكور الذين يتعلمون أن الإناث لا يحظين بالاحترام على قدم المساواة هن أكثر عرضة للإساءة للإناث في مرحلة البلوغ، بينما الإناث اللواتي يشاهدن العنف الأسري في مرحلة الطفولة هن أكثر عرضة للوقوع ضحية من قبل أزواجهن، كما يزيد تعاطي المخدرات والكحول بشكل كبير من احتمالات حدوث العنف الأسري (Huecker et al., 2021).

أما في بريطانيا؛ فوفقًا لمسح الجريمة في إنجلترا وويلز (CSEW) للسنة المنتهية في مارس 2020؛ فقد تعرض نحو 7.3% من النساء (1.6 مليون) و3.6% من الرجال (757000) للعنف الأسري في العام الماضي. وكانت النساء اللواتي تراوح أعمارهن بين 16 و 19 عامًا أكثر عرضة للوقوع ضحايا للعنف الأسري مقارنة بالنساء اللائي تراوح أعمارهن بين 25 عامًا وأكثر، وكان المنفصلون أو المطلقون أكثر عرضة للتعرض للعنف الأسري مقارنة بمن كانوا متزوجين أو غير متزوجين أو أرامل. وأنه بالنظر للجرائم التي سجلتها الشرطة في العام المنتهي في مارس 2020، كانت الضحية أنثى في 74% من الجرائم المتعلقة بالعنف الأسري، وكان 77% من ضحايا جرائم القتل الأسري من الإناث، مقابل 13% من ضحايا القتل غير المرتبط بالأسرة (Stripe, 2020).

وفي باكستان، لتقييم مدى انتشار العنف الأسري وعوامل الخطر المرتبطة به وتأثيراته على الصحة العقلية للمرأة، أجرى قسم العلوم السلوكية في جامعة كاراكورام الدولية، دراسة باستخدام تصميم بحثي مختلط، جمعت

بياناته خلال الفترة من يناير 2017 إلى يونيو 2018 على 160 امرأة متزوجة. جمعت البيانات الكمية باستخدام مقياس العنف الأسري وقائمة الصحة العقلية، وجمعت البيانات النوعية من خلال المقابلات. رصدت نتائج الدراسة مستويات مرتفعة بشكل عام لحالات التعرض للعنف الأسري لدى العينة، وسجلت انتشاراً أعلى من العنف الأسري بجميع أنواعه (88.8 %)، والنفسي 69.4 %، والجسدي (37.5 %)، والجنسي (21.2 %)، لدى النساء المتزوجات مقارنة بغير المتزوجات من النساء المشاركات بالبحث. كما سجلت النساء المعنفات انخفاضاً عاماً في مستويات الصحة العقلية، والرفاه النفسي، والرضا عن الحياة؛ ومستويات أعلى من الضيق النفسي، والقلق، والاكتئاب، وفقدان التحكم العاطفي والسلوكي مقارنة بالنساء غير المعنفات. وتم من خلال الدراسة تحديد عوامل الخطر الكامنة وراء العنف الأسري في باكستان على النحو التالي: الفقر، وتأثير الأصهار السلبي (أهل الزوج)، والزواج الثاني للرجل، والعلاقات الحميمة المفروضة، وعدم تحمل الأزواج لمسؤولياتهم، والإدمان، ووجود الأطفال من ذوي الإعاقة في الأسرة؛ حيث يزيدون من نسبة الضغوط التي يتعامل معها الزوجان (Hussain et al., 2020).

وفي الهند، أجريت دراسة بهدف وصف انتشار أنواع العنف الأسري ومرتكبيها في المستوطنات العشوائية في مومباي على عينة قوامها 5122 امرأة تراوح أعمارهن بين 18 و49 عامًا. وأظهرت النتائج أنه في العام الماضي فقط من تاريخ إجراء الدراسة تعرضت 644 (13%) من النساء للعنف الجسدي، و188 (4%) للعنف الجنسي، و963 (19%) للعنف العاطفي. وارتكب معظم العنف الجسدي (87%) والجنسي (99%) من قبل الشركاء. وكانت جميع أشكال العنف الثلاثة أكثر شيوعًا إذا كانت النساء أصغر سنًا، أو في خُمس الأصول الاجتماعية والاقتصادية الأدنى (Daruwalla et al., 2020).

وفي إيران، هدفت دراسة مقطعية إلى تحديد مدى انتشار، وعوامل خطر العنف الأسري وعنف الشريك لدى النساء، وأجريت على عينة مكونة من نساء متزوجات تراوح أعمارهن بين 16 و80 عامًا. وأظهرت النتائج أن معدل انتشار العنف الأسري الجسدي والجنسي والعاطفي كانت 16.4% و 18.6% و44.4% على التوالي. كما بينت النتائج ارتباط العنف بعوامل العمر للضحايا والأزواج، ومدة الزواج، وتعليم المرأة المنخفض وتعليم الزوج المتدني كأهم عوامل الخطورة المنبئة بالعنف (Kargar et al., 2015).

وفي تركيا، أجريت دراسة وصفية مقطعية هدفت إلى تحديد عوامل الخطر المرتبطة بعنف الشريك والعنف الأسري ضد المرأة (Sen & Bolsoy, 2017)، جمعت بياناتها باستخدام «نموذج معلومات المرأة» المكون من 32 بنداً و«مقياس العنف المنزلي ضد المرأة»، أجريت على 1760 امرأة. بينت النتائج أن 30% من النساء قد تعرضن للعنف الأسري أو عنف الشريك، وسجلت النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية في التحليل الإحصائي الذي أجري بين متوسطات الدرجات على مقياس العنف الأسري ضد المرأة ومتغيرات العمر والحالة التعليمية والوضع الوظيفي للزوج ومكانته الاجتماعية والزواج بأخرى. واستنتجت الدراسة أن معدل العنف الأسري ضد المرأة مرتفع، على الرغم من أن العديد من النساء المشاركات لا ينظرن إلى الكثير من سلوكيات أزواجهن على أنها عنف بسبب العادات والاتجاهات التي اكتسبنها من خلال التنشئة الاجتماعية. وبهدف تحديد مدى انتشار العنف الأسري والعوامل المرتبطة به بين المتزوجات في منطقة شبه ريفية في غرب تركيا، أجريت دراسة وصفية على عينة قوامها 800 من النساء المتزوجات راوحت أعمارهن بين 15 و49 عامًا (Gokler, Arslantas, & Unsal, 2014). بلغت نسبة انتشار العنف المنزلي ضد المرأة في هذه الدراسة 39%، وأبلغت 38.4%، و26.8% من النساء عن تعرضهن للعنف اللفظي والنفسي على التوالي؛ وتضمنت عوامل الخطر التي

تم ربطها بالعنف الأسري الفئة العمرية الأصغر، والمستوى التعليمي الثانوي للأزواج، وعدد الأطفال، وسلوكيات تعاطي الخمور والمقامرة للزوج.

وأجريت دراسة استقصائية للأسر على أساس السكان في عشر دول (بنغلاديش، البرازيل، أثيوبيا، اليابان، ناميبيا، بيرو، ساموا، صربيا، تايلند، تنزانيا) بين عامي 2000 و2003، لعينة مكونة من نحو 24000 سيدة من النساء، تراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، تمت مقابلتهن بواقع نحو 1500 مقابلة لكل دولة. وأظهرت النتائج تفاوت معدل انتشار العنف المبلغ عنه من أنواع العنف الجسدي أو الجنسي من الشريك أو كليهما بين 15% و71%. وسجل الرجال الذين كانوا أكثر سيطرة في علاقتهم بشركائهم نسبة أعلى من العنف، وكانوا أكثر عرضة للعنف ضد شركائهم، وفي جميع الدول كانت النساء أكثر عرضة للعنف بأنواعه من قبل الشريك أكثر من تعرضهن للعنف من قبل أشخاص آخرين. وخلصت الدراسة في نهايتها إلى أن عنف الشريك الجسدي والجنسي ضد المرأة منتشر بشكل كبير، إلا أن التباين والتفاوت الكبير في معدلات الانتشار للظاهرة داخل البيئات وفيما بينها يشير إلى أن هذا العنف ليس حتميًا ويمكن بل يجب معالجته (Garcia-Moreno et al., 2006).

وإقليمياً، نظراً لحساسية مسألة عنف الشريك والعنف الأسري في المنطقة العربية ولاعتباره شأناً عائلياً خاصاً، فإن البيانات المتوافرة محدودة أو جزئية غير مكتملة. ورغم ذلك، أظهرت العديد من الدراسات الاستقصائية لظاهرة العنف الأسري ضد المرأة نسب انتشار مماثلة للنسب الدولية؛ مما يعيد تأكيد حقيقة أن هذه المشكلة هي مشكلة إنسانية ومجتمعية لا ينحصر انتشارها في بيئات ذات خلفيات اقتصادية أو اجتماعية بذاتها (e.g., Amrrosetti, Abu Amara, & Condon, 2013; Habib et al., 2011; Haj-Yahia & Clark, 2013; Ali, Yassin, & Omer, 2014;).

وتظهر البيانات المتوافرة عن العنف الزوجي أن 35% من المتزوجات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من الزوج في مرحلة من حياتهن، وهو معدل أعلى بقليل من المعدل العالمي (WHO, 2013). وتشير الإحصاءات في مصر إلى أن نحو 46% من المتزوجات واللواتي سبق لهن الزواج وتراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً قد تعرضن لأحد أشكال العنف الزوجي، وتعرض 43% منهن للعنف العاطفي، و32% للعنف الجسدي، و12% للعنف الجنسي، و 10% تقريباً عانين من أنواع العنف الثلاثة المذكورة في مرحلة من حياتهن (United Nations Population Fund, 2015).

وتم إجراء مراجعة منهجية للمقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة في الدول العربية، بالإضافة إلى تقارير المسوحات الوطنية للسكان، للوقوف على معدلات انتشار عنف الشريك في الدول العربية (Elghossain,2019). ومن أهم نتائج الدراسة كان تسجيل انتشار عنف الشريك IPV المبلغ عنه بنسب راوحت من 6% إلى أكثر من النصف (59%) جسديًا، ومن 3% إلى 40% للعنف الجنسي، ومن 5% إلى 91% للعنف العاطفي أو النفسي. كما سجلت نتائج التحليل تبايناً في الأساليب والتعريفات العملية للعنف على نطاق واسع، لا سيما فيما يتعلق بالعنف العاطفي والنفسي للشريك؛ مما يحد من إمكانية المقارنة الموضوعية بينها. واستنتجت الدراسة، رغم ذلك التفاوت، أن العنف ضد المرأة في البلدان العربية مشكلة صحية عامة وقضية ترتبط بحقوق الإنسان، وأن مستويات انتشاره الكبيرة، وعلى الرغم من قاعدة الدراسات المتواضعة، تشير إلى الحاجة إلى مزيد من البحث عالي الجودة والقابل للمقارنة في المنطقة، مع تأكيد ضرورة الالتزام بالمبادئ التوجيهية العلمية والأخلاقية الدولية بشكل أكبر في إجراء البحوث، في سبيل توفير قاعدة بيانات موسعة لمساعدة الدول العربية على رصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة (Elghossain,2019).

وفي الأردن، كشفت دراسة تمت بهدف الكشف عن العنف الموجه ضد الزوجة في المجتمع الأردني باستخدام منهج المسح بالعينة التي تكونت من 250 امرأة معنفة تم اختيارهن بطريقة مقصودة من ثلاث مؤسسات من المجتمع المدني للإجابة عن استبانة أعدّتها الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة، استمرارية تعرض المرأة للعنف من قبل الزوج بنوعيه اللفظي والجسدي وبدرجة واضحة لدى معظم النساء المعنفات (الشرع وقازان، 2017). كما كشفت الدراسة نفسها أن انخفاض المستوى التعليمي لدى الزوج وتدني مكانته الاجتماعية أثرت في ميله لسلوكيات العنف في تعامله مع الزوجة، وأوضحت أن سكوت المرأة عن الإساءة والعنف خوفاً من الطلاق ونظرة المجتمع السلبية للمرأة المطلقة كان سبباً رئيساً في استمرار العنف وإكسابه شرعية بيد الرجل.

وفي مصر، يؤكد الباحثون الدوليون والمصريون، على حد سواء، أن العنف ضد النساء متنوع وواسع الانتشار في مصر؛ فوفقاً للمسح الديموغرافي والصحي في مصر لعام 2005، أفاد 47% من النساء المتزوجات واللاتي سبق لهن الزواج في أي وقت من الأوقات بأنهن تعرضن للعنف الجسدي منذ سن 15 سنة، وعلى الرغم من أن أغلبيتهن قد أشرن إلى الشريك الحميم (أي الزوج الحالي أو السابق) بوصفه مرتكباً للعنف، فإن هناك ما يقرب من النصف (45%) قد تعرضن للعنف الجسدي على أيدي ذكر بالأسرة غير الزوج، والثلث (26%) أشرن إلى أنثى مارست ضدهن العنف، كما أفادت 36% من المستجوبات في العينة البالغة 5613 سيدة أنهن عانين من شكل من أشكال العنف الزوجي (النفسي، الجسدي، و/أو الجنسي) من قبل الزوج الحالي. كما جاءت الإشارة إلى الأب كمرتكب للعنف ضعف نسبة مرتكبي العنف من الأشقاء الذكور (53% مقارنة بـ 23%)، وكانت الأنثى مرتكبة العنف الأسري هي الأم في كثير من الأحيان، إلا أن تلك النتائج لم تشمل نتائج بحوث مشابهة على النساء بعد سن 45 سنة أو النساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج (El Zanaty & Way, 2006).

وفي العراق، هدفت دراسة إلى إرشاد متخذي القرار في العراق والجهات المعنية بوضع السياسات والبرامج المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة وذلك من خلال توفير فهم معمق عن واقع العنف ووعي النساء به والعوامل المختلفة المرتبطة بهما بالاعتماد على التحليل الثانوي لبيانات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقي I-WISH، ووفّر وفر هذا المسح بيانات ومعلومات قيمة تتعلق بالعنف ضد النساء. وقد استخدم أسلوب التحليل العاملي وأسلوب الانحدار اللوجيستي في التحليل، وأشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة العنف الواقع على المرأة بأشكاله المختلفة إلى الحد الذي أصبح معه مشكلة معترفاً بها تواجهها أكثر من خُمس النساء العراقيات؛ حيث تتعرض 23 % من النساء المتزوجات بالفئة العمرية (15 – 45) سنة للعنف، سواء كان نفسيًا أم جسديًا أم لفظيًا، و10% للعنف الجنسي، و40% للسيطرة والتحكم من قبل أزواجهن. وقد أظهرت النتائج أنه كلما زاد تعليم المرأة قل تعرضها لسلوك التسلط من الرجل والعنف النفسي واللفظي والجسدي، ومقارنة بالسيدات في عمر (45–49) سنة، فإن احتمال تعرض النساء في الأعمار الأقل يزيد، كما يزداد احتمال التعرض لسلوك التسلط والعنف اللفظي والجسدي والنفسي والجنسي بزيادة عدد سنوات الزواج. وأظهرت النتائج أن العنف يرتبط بعلاقة عكسية مع التمكين الأسري، وتحديداً مؤشر قدرة المرأة على اتخاذ القرارات العائلية؛ بمعنى أنه كلما زاد تمكين المرأة قل احتمال تعرضها للعنف بكل أشكاله. كما أظهرت النتائج أنه على الرغم من أن نصف العينة تثق بالشرطة كمكان يمكن للمرأة المعنفة اللجوء إليه إلا أن نسبة قليلة جداً من النساء تتوجه إلى الشرطة (3%) إذا واجهت عنفاً، وقد جاء الخوف من الفضيحة في مقدمة الأسباب التي تقف وراء عدم الثقة بالشرطة، يليه اعتقاد النساء بعدم قدرة هذه المؤسسة على حل المشكلات (الجهاز المركزي للإحصاء

في العراق، 2011). كما أشارت نتائج أطروحة الدكتوراه حول العنف الأسري وظاهرة ضرب الزوجات إلى أن 71.2% من المبحوثات يعتقدن بأن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الزوج كانت سبباً للعنف، كما أشارت 61.3% إلى أن تعاطي الزوج للكحول والمواد المخدرة كان سبباً للعنف، وأكدت 55.7% استخدام الزوج للعنف كحق من حقوقه التي نص عليها الدين. أما العوامل الخاصة بالزوجة؛ فقد أيدت 52% من المبحوثات أن تعاملهن غير الجيد مع أزواجهن كان سبباً للعنف، أما العوامل الخاصة بالأسرة؛ فقد كشفت 54% من المبحوثات أن أزواجهن تعرضوا للعنف في أسرهم عندما كانوا صغاراً وأن 57% منهن قد شاهدن آباءهن وهم يمارسون العنف ضد أمهاتهم (محمد، 2007).

وفي محيط دول الخليج العربية، كشفت دراسة مسحية حول العنف ضد المرأة في دولة قطر، عن 55 حالة عنف تعرضت لها النساء، منهن 34 قطرية و21 من الوافدات، وذلك وفق ما أصدرته بيانات المسح في نوفمبر 2007 عن المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، واستندت في أرقامها إلى إحصائيات أصدرتها وزارة الداخلية، التي بينت أن هناك 65 حالة عنف أسري تم تداولها أمام محكمة الجنح والجنايات ودائرة الأحوال الشخصية، منها 23 حالة اعتداء ومشاجرة، و5 حالات قدمت إلى محكمة الجنايات، و3 حالات قتل عمد، وحالتا اعتداء، فضلاً عن 37 حالة عنف أسري في دائرة الأحوال. وقد شملت الدراسة الميدانية 2787 طالبة بجامعة قطر عام 2006، ويمثلن 1.1% من إجمالي عدد النساء في قطر، أظهرت نتائجها أن 52% من اللاتي شملتهن الدراسة تعرضن للضرب، و20% تعرضن للتحرش الجنسي، و14% تعرضن للاغتصاب، و40% لا يسمح لهن بإبداء الرأي، و44% أوذين بالشتم والإهانة، و36% تم منعهن من الخروج من المنزل، كما أشارت النتائج إلى أن 30% من النساء اللائي عانين من العنف

يستسلمن ولا يتخذن أي ردة فعل، فيما تدافع 18% من المتعرضات للعنف عن أنفسهن، وتشتكي 8% من ضحايا العنف البدني للشرطة (الغانم، 2007).

أما في مملكة البحرين؛ فقد صرحت إدارة الإفتاء القانوني في المملكة بأن الإحصائيات الرسمية المسجلة لحالات العنف الأسري لدى المؤسسات الحكومية والمراكز التابعة لوزارات الدولة في عام 2015 قد بلغت 1655 حالة، منها 75% مورست ضد المرأة، وأن الحالات في تزايد؛ حيث إن عدد الحالات المسجلة في النصف الأول من سنة 2016 بلغت 859 حالة؛ أي أكثر من نصف الحالات في العام الذي سبقه، وتشمل 73% منها عنفاً موجهاً ضد المرأة. وقد تبين من تفاصيل هذه الإحصاءات أن أكثر من نصف حالات العنف الأسري تقع على الزوجة من قبل زوجها، فيما وصل عدد إجمالي وثائق الطلاق المصدرة في الفترة من يناير إلى يونيو 2013 إلى 873 وثيقة، أغلبها صاحبها عنف أسري (وزارة العدل والشؤون الإسلامية بمملكة البحرين، 2013).

وفي سلطنة عُمان، أكدت دراسة قام بها الدكتور صطوف حسين بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، أجريت على عينة من النساء والذكور، قوامها 665 مشاركاً، وجود حالات للإساءة للمرأة بالمجتمع العماني، نادراً ما يتم التبليغ عنها بحكم العادات والتقاليد في المجتمع، لافتة إلى التسلط الذكوري الذي يولد الخوف لدى المرأة وشعورها المستمر بالتهديد من قبل الرجل. وأكد نحو 22% من الرجال أن هناك عنفاً ضد النساء، ونحو 33% قالوا إلى حدّ ما، بينما كانت نسبة الذين نفوا وجود عنف ضد المرأة نحو 28%، أما نسبة النساء اللاتي أكدن وجود العنف؛ فكانت 41%، بالإضافة إلى 30% منهن قالوا إلى حدّ ما. كما أظهرت الدراسة أن 74% من المتعرضات للعنف لم يلجأن للجهات الحكومية طلباً للمساعدة، وذكر عدد من المشاركات أن الأهل أحياناً لا يقدمون التعاطف والمساندة لهن عند لجوئهن لهم. كما ذكرت النتائج أن

الضرب والعنف الجسدي شكّل نحو 15% من أشكال العنف، وجاءت في المرتبة الثانية الإهانة والعنف النفسي بنسبة 13%، بعدها الشتم والعنف اللفظي بنسبة 10% (حسين، 2017).

وفي الإمارات العربية المتحدة، استقبلت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال–على سبيل المثال– 1433 حالة جديدة في عام 2017، منها 119 حالة داخلية استفادت من خدمات الإيواء، و1314 حالة خارجية تلقت خدمات الدعم والمساندة دون الحاجة إلى الإيواء، كما تلقت المؤسسة 539 اتصالاً عبر مختلف القنوات الخاصة بمركز الاتصال. وبلغ عدد حالات العنف المنزلي 508 حالات، شكلت الإناث نسبة 99% منها، واتضح من خلال تحليل خصائص الضحايا أن نسبة 77% من الضحايا كانت من غير الإماراتيين، وكان الزوج المعنف الرئيسي بنسبة 79% مقارنة بباقي المعنفين. أما فيما يتعلق بضحايا سوء معاملة الأطفال؛ فقد بلغ عددهم 62 حالة، معظمهم من الإناث بنسبة 68% وبلغت نسبة الأطفال الإماراتيين منهم 40%، ومجدداً كان الأب هو المعنف الرئيسي بنسبة 89%، أما بالنسبة لضحايا الاتجار بالبشر؛ فقد استقبلت المؤسسة 10 ضحايا جميعهم كانوا من الإناث، وشكل الأطفال نسبة 50% منهم، وتم استغلال جميع الضحايا في المجال الجنسي (التقرير السنوي لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، 2017). وأظهرت دراسة أجريت في إمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أن ثلاثة أرباع المبحوثات يتعرضن للعنف، وأن نحو ثلث المبحوثات تعرضن للضرب مرة واحدة على الأقل، وأن العنف النفسي يعد الأكثر شيوعاً، يليه العنف اللفظي، وبعدها العنف الجسدي، موضحة أن أكثر مرتكبي العنف الأسري كانوا من الرجال، الأزواج بالدرجة الأولى ثم الإخوة، وأن هناك أكثر من سبب وراء العنف ضد المرأة، كان أهمها سرعة غضب المعنِّف، وتدخل الآخرين، ثم التنشئة الاجتماعية غير

السوية للشخص الذي يمارس العنف (العثمان، 2012). كما أوضحت الدراسة نفسها أن 83 % من النساء اللائي تعرضن للعنف كن متزوجات، وأن 59 % منهن كن من ربات البيوت، وأن الفئة العمرية الأكثر تعرضاً للعنف كانت من 31 إلى 40 عاماً؛ ما يعطي دلالة على أن النساء اللائي ليس لديهن دخل مستقل هن الأكثر عرضة للعنف وتقبله وتبريره؛ ما يضعف قدرتهن على استخدام آليات مواجهة العنف؛ مثل الرفض والمقاومة. وبينت الدراسة أن معظم من تعرضن للعنف وكن أكثر استعداداً للبحث عن حلول هن النساء اللائي حصلن على تعليم عالٍ أو متوسط؛ إذ إن 41% من الحالات أكملن تعليمهن المتوسط، و27% أنهين التعليم الجامعي؛ ما يدل على أن ارتفاع المستوى التعليمي يجعل النساء أكثر وعياً بآثار العنف الأسري وانعكاساته على أفراد الأسرة، وأكثر وعياً بضرورة اكتساب المهارات التي تجعلهن أكثر قدرة على تفهم الآخرين واحتواء الأزمات التي تتعرض لها الأسرة.

وفي المملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من تجريم العنف الأسري بما فيه العنف ضد المرأة قانونياً منذ عام 2013، فإن حالات العنف ضد المرأة استمرت بالظهور على السطح؛ حيث سجلت «وزارة العمل والتنمية الاجتماعية»، تعاملها مع 8016 حالة من الإيذاء الجسدي والنفسي ضد نساء خلال عام 2015، تعلق معظمها بالعنف بين الزوجين؛ كما أشارت تقديرات «برنامج الأمان الأسري الوطني» السعودي إلى أن نحو 35% من النساء السعوديات قد تعرضن للعنف خلال حياتهن، وذكر رئيس «هيئة حقوق الإنسان» السعودية أن المحاكم السعودية استقبلت 1059 حالة عنف ضد المرأة في عام 2017 (هيومن رايتس ووتش، 2019). وسجلت دراسة البكري (2015) عن العنف الأسري في المجتمع السعودي، أن 37 % من الأزواج يقمعون زوجاتهم وأبناءهم، إضافة إلى حرمان المرأة من رؤية أهلها أو هجرها. وقد أظهرت النتائج أن 33% ممن

شاركن في الدراسة من النساء، أكدن أنه يتم حرمانهن من رؤية بعض الأقارب أو زيارتهم، وأن 31 % منهن امتنعن عن التواصل مع ذويهن خشية هجران الزوج لهن (البكري، 2015). كما أشار التحليل الإحصائي للناجيات من العنف الجنسي من المترددات على مركز النديم خلال الفترة من 2007 – 2014، أنه من إجمالي 578 ناجية من العنف بأنواعه المختلفة، تعرضت 162 منهن إلى العنف الجنسي، وأن 36 % من ضحايا العنف الجنسي كانت أعمارهن أقل من 18 عاماً. ومثّل الرجال النسبة العظمى من مرتكبي العنف في جرائم العنف الجنسي بنسبة 98%، وكانت نسبة 13% من المعتدين من أقرباء الضحايا بالدم (الأب 10 حالات، و5 حالات كان المعتدي الخال أو العم أو أحد أبنائهم). وبلغت نسبة الاغتصاب بينهن 45 %، وهتك العرض 45% وحالات التحرش 2%، وكانت 59% من الناجيات من العنف الجنسي داخل الأسرة أعمارهن وقت الاعتداء أقل من 18 عاماً (مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي، 2014، في الحربي، 2021).

وفي **الكويت**، سجلت الحالات المبلغ عنها ارتفاعاً ملحوظاً وفقاً للإحصائيات المتاحة، ووفقاً للعديد من الحالات التي أسهمت منتسبات الجماعات التطوعية والجمعيات الأهلية المهتمة بالشأن الأسري وبقضايا حقوق الإنسان والطفل والمرأة، في التعامل معها وتسليط الضوء على الحاجة للتعامل معها على مستوى الدولة. إلا أنه من الملاحظ الشح الواضح في الإحصائيات والبيانات الرسمية التي يمكن أن تستند إليها أي دراسة علمية تحاول البحث في مشكلة العنف الأسري بشكل عام والعنف ضد المرأة وأبعادها بشكل خاص في الكويت. وهو الأمر الذي قد يعود إلى عدم وجود جهة واحدة محددة رسمية تُعنى برصد الظاهرة ومراقبة حركتها وتطورها وتكون حلقة ربط بين جميع الجهات المعنية بالتعامل معها.

وتوضح إحصائيات عدد قضايا الاعتداء على المرأة المقدمة إلى النيابة خلال الفترة من 2000–2009، ارتفاع عدد القضايا خلال السنوات الأربع الأخيرة عن المتوسط العام، بالإضافة إلى بلوغها أقصى المعدلات في عام 2009 بمعدل 20.7% عن المتوسط، يليها عدد القضايا خلال 2007 بنسبة 19.6%. وأظهرت الإحصائيات أن متوسط قضايا تهم هتك العرض بالإكراه أو التهديد أو الحيلة احتل المرتبة الأولى من بين جميع التهم في هذه الفترة الزمنية بمجموع 106 قضايا، يليها قضايا تهم الضرب على نحو محسوس بـ 82 قضية، يليها قضايا تهم مواقعة أنثى بالإكراه بـ 66 قضية (وزارة العدل، إدارة الإحصاء والبحوث، 2010).

كما أجرت وزارة الشؤون الاجتماعية (2013)، دراسة موسعة على عينة عشوائية طبقية تمثل مختلف محافظات دولة الكويت الست، واشتملت العينة فيها على 1295 أسرة كويتية، بالإضافة إلى 274 أسرة من المترددين على إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل، تعاني فعلياً من مشكلات العنف الأسري والخلافات الزوجية التي تهدد بانهيار الأسرة. وأظهرت النتائج أن 94.1% من المشاركين يؤمنون بوجود العنف البدني، و98.4% بوجود العنف اللفظي والمعنوي، و94.8% بوجود العنف المادي، و85.4% بوجود العنف الجنسي في الأسر الكويتية. أما عن معدلات خبرات التعرض للعنف بأنواعه من قبل المشاركين؛ فتبين أن 33.4% واجهوا عنفاً أسرياً بشكل دائم أو مؤقت، وأن نسبة التعرض للعنف تزيد بين الفئات الأصغر سناً (أقل من 30 سنة)، وبين فئة المطلقين. ورداً على سؤال عن مدى تأييد الحاجة إلى إنشاء دور إيواء لحماية الأطفال والنساء من ضحايا العنف الأسري؛ فقد وافق 58.3% من العينة.

واهتمت دراسة للباحثين البلهان والناصر (2012) ببحث سلوك العنف ضد الزوجات الكويتيات، باستخدام عينة عشوائية، قوامها 500 مفردة من النساء

الكويتيات المتزوجات ولديهن أطفال، وراوحت أعمارهن بين 18 و55 سنة، استكملن استبانة تتضمن مقياساً من إعداد الباحثين. وتلخصت أهم نتائج الدراسة بتسجيل معدلات منخفضة في خبرة الإساءة في ظروف الحمل والولادة لدى عينة الدراسة (9.4%)، وتقييد الحرية الشخصية من قبل الزوج (10.6%)، والعنف الجنسي (5.6%)، والعنف البدني (1.8%)؛ مقابل ارتفاع ملحوظ في نسبة تعرض المشاركات للتهديد من قبل الأزواج (61.8%)، والعنف اللفظي (56.8%).

وتناولت دراسة (Al-Kazi, Al-Kandari, & Al-Quoud, 2016)، استكشاف العلاقة بين بعض الخصائص النفسية والاجتماعية والثقافية بمشكلة العنف ضد المرأة في المجتمع الكويتي، باستخدام عينة متاحة غير عشوائية مكونة من 344 امرأة كويتية (18 – 65 سنة) من خلفيات ثقافية مختلفة، تطوعن للمشاركة من المحافظات الست في الكويت. استخدمت استبانة احتوت على مجموعة من المعلومات الاجتماعية والثقافية والنفسية الخاصة بالمشاركات بالإضافة إلى مقياس إساءة معاملة الزوجة ومقياس انسحاب المرأة، لجمع بيانات الدراسة. وأظهرت النتائج علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة العنف الممارس ضد الزوجة وكل من الحالة الاجتماعية (لصالح مجموعة المطلقات مقارنة بالمتزوجات)، والأصول الثقافية للمشاركات (ارتفاع مستوى العنف اللفظي بين المشاركات من أصول حضرية مقارنة بالجذور البدوية)؛ وعلاقة عكسية بين نسب التعرض للعنف وكل من التعليم، الحالة الاقتصادية، العلاقة بأهل الزوجين. وسجلت النتائج ارتفاعاً لأعراض الانسحاب والعلاقة مع أسرة الزوج بين المتزوجات مقارنة بغيرهن من فئات الحالة الاجتماعية.

وفي دراسة حديثة لسلوكيات المجتمع واتجاهاته حول قضايا العنف ضد المرأة في الكويت جمعت بياناتها في يوليو 2018، وفق عينة قوامها 767 من

الذكور والإناث (53.7 % متزوجون، 27.2% غير متزوجين، 15.4% مطلقون، و3.8 % أرامل). لم تكن قضايا العنف ضد المرأة من أولويات بواعث القلق للرأي العام بالنسبة للمشتركين في الدراسة؛ فقد جاء الاهتمام بها بعد كل من قضايا الفساد (60.3 %)، التعليم (32.8 %)، الرعاية الصحية (30.3 %) وبنسبة 25.4 %. إلا أن قلق المشاركين بالدراسة فيما يختص بالعنف كان مرتكزاً حول العنف الموجه نحو كبار السن (70.6 %)، ثم الأطفال (63.5 %)، فالمعاقين (68.2 %). أما بالنسبة لمدى شيوع مشكلة العنف ضد المرأة بحسب عينة الدراسة؛ فقد أقر 51.2% من أفراد العينة بتعرضهم لمختلف أنواع العنف، وبينت النتائج أن أكثر أنواع العنف شيوعاً في المجتمع الكويتي –كما يراها المشاركون– كان الإيذاء الجسدي (30.7 %)، يليه العنف النفسي (25.3 %)، بينما جاء الإيذاء اللفظي بالدرجة الثالثة بنسبة 24.9 %. وبالسؤال عن أكثر الأشخاص المعنفين للمرأة بحسب اعتقادات المبحوثين، جاءت النتائج على النحو الآتي: في المرتبة الأولى وبنسبة 50.2 % كان الزوج أو الخطيب، و20 % الشريك (الطليق)، و13 % الأخ أو الأب أو أحد الأقارب. وأكد 27.4 % من المشاركين في الدراسة تفضيل الذهاب إلى مراكز الشرطة استجابة للسؤال الخاص بكيفية التصرف عند الوقوع ضحية للعنف، فيما ذكر 36.5 % أنهم يفضلون اللجوء إلى الأهل والأسرة، و11% أنهم يفضلون اللجوء إلى المحامين، في حين ذكر 1.8% فقط أن مراكز الإيواء كأحد خيارات اللجوء لطلب المساعدة؛ وذلك لتخوف المجتمع من النظرة السلبية السائدة حول تلك المراكز ومرتاديها والخشية من الوصم الاجتماعي لهم حال مراجعتهم إياها (حملة 153، 2018).

أما أحدث الدراسات المحلية التي تناولت إحدى قضايا العنف الأسري ضد المرأة في الكويت؛ فهدفت إلى استطلاع العلاقة بين عنف الشركاء الحميمين ببعض المتغيرات والعوامل الثقافية والدينية والديموغرافية للنساء المتزوجات

والمطلقات (Alsaleh, 2020). وضمن عينة الدراسة التي تكونت من 1122 كويتية متزوجة و213 مطلقة، عزت 75% من المشاركات ما تعرضن له من عنف بأنواعه لعوامل ثقافية ودينية ترتبط بأخطاء تفسير بعض تعليمات الدين وكذلك التمسك ببعض القيم الاجتماعية غير العادلة في التعامل مع النوع؛ حيث أظهرت النتائج أن النساء يتقبلن العديد من مكونات ثقافة العنف، وأحد هذه المعتقدات هو حق عضو الأسرة الذكر في معاقبة أي فرد من أفراد الأسرة أو الزوجة إذا أساء التصرف بنسبة 88 %، والإيمان بوجوب طاعة الزوج 96%، وسيطرته على زمام الأمور في الأسرة وعلى بسط نفوذه على جميع أفراد الأسرة (55%). كما أظهرت النتائج أن غالبية المشاركات في العينة (79%) يعتقدن أن للزوج الحق في معاقبة زوجته، و 33% يعتقدن أن للزوج الحق في استخدام العنف لحل بعض النزاعات في أثناء الخلافات الأسرية، كما أن 73% من العينة يؤمنّ بأن للزوج الحق في استخدام الدين الإسلامي كوسيلة لإجبار الزوجة على تلبية احتياجاته. واستنتج الباحث أن الأعراف الثقافية والاجتماعية المنتشرة على نطاق واسع في المجتمع الكويتي، التي تدعم العنف ضد المرأة تعززها التوقعات الثقافية والاجتماعية التي تدعم الأدوار الجنسانية للرجال والنساء، وتقلل بشكل عام من قيمة المرأة مقارنة بقيمة الرجل.

ومن الاستعراض السابق لمجموعة مختلفة من الدراسات التي تناولت استطلاع مدى انتشار مشكلة العنف الأسري ضد المرأة، ومحاولة الكشف عن أبرز العوامل الديموغرافية والثقافية والاجتماعية المتعلقة بها دولياً وإقليمياً ومحلياً، نصل بدايةً إلى استنتاج، مؤداه أن هذه المشكلة لاتزال واسعة الانتشار على الرغم من اختلاف مجتمعات الدراسات وإستراتيجيات اختيار عيناتها وأساليب جمع بياناتها وتحليلها وعرضها من قبل الباحثين، وكذلك باختلاف

مستويات دقة تلك الأساليب وكفاءتها. وثانياً؛ أن الحقل البحثي، على الرغم من كثافة لا بأس بها من حيث عدد الدراسات التي تناولت موضوع هذه الدراسة، فإن غالبية تلك الدراسات، إن لم يكن جميعها، قد ركز في التوصيات على محدودية القدرة على تعميم نتائجها؛ لصغر حجم العينات، أو لعدم تمثيلها لمجتمعات الدراسة بسبب تركيزها على خصائص معينة؛ كالمجموعات الطلابية أو المراجعين لعيادات معينة، وكذلك صعوبة إجراء دراسات مقارنة بسبب التنوع الكبير في أساليب كل منها. كما أن العديد منها ركز على دراسة «اتجاهات» المشاركين من أفراد العينة نحو «اعتقاداتهم الشخصية» عن مدى انتشار مشكلة العنف ضد المرأة، ومرتكبي العنف، وعوامله، وليس على قياس مدى الانتشار الفعلي لها، وهو ما ركزت عليه هذه الدراسة. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات تضمنت بنوداً خاصة ببيانات ديموغرافية أساسية للضحايا والمعتدين شبيهة بما تقدمه هذه الدراسة؛ مثل العمر والنوع والتعليم والمستوى الاقتصادي–على سبيل المثال– فإن هذه الدراسة تأتي لتبني على تلك الأسس وتضيف إليها عن طريق استخدامها لعينة متعددة الخواص من النساء فقط، وشمولها لبيانات ديموغرافية أوسع ومحاولة الربط بينها وبين موضوع الدراسة في محاولة لتفسير العوامل المختلفة للعنف الأسري ضد المرأة، وكذلك لمحاولة رسم «بروفايل» متوقع لضحايا العنف الأسري من النساء. ولذلك، تأتي هذه الدراسة لتضيف إلى هذا الكم المعرفي، محاولة سد بعض تلك الثغرات من خلال استخدام عينة كبيرة وممثلة من مجتمع الدراسة لدراسة نسبة انتشار المشكلة فعلياً، وتغطية مجموعة من العوامل الديموغرافية الذاتية والاجتماعية لضحاياه، بالإضافة إلى استطلاع أبرز استجابات أفراد العينة لخبرات التعرض للعنف الأسري، ومحاولة تفسيرها في ضوء الأسس النظرية والعوامل الأيديولوجية لطبيعة المجتمع الكويتي.

منهجية الدراسة:

اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها بغرض محاولة الوصول إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة محل الدراسة (عبدالباسط، 1975، ص181). وتهدف هذه الدراسة إلى وصف ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الكويتي عن طريق دراسة مستوى الانتشار والأنواع وخصائص ضحايا العنف الأسري الديموغرافية والشخصية.

مجتمع الدراسة والعينة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة غير الاحتمالية الحصصية، التي تعتمد على الاختيار غير العشوائي لمجموعة من الأشخاص الذين تنطبق عليهم شروط معينة ويتميزون بسمات محددة داخل مجتمع الدراسة؛ بحيث تكون تلك العينة فعالة في جمع البيانات التي يمكن تعميمها. وتشبه العينة الحصصية إلى حد كبير العينة العشوائية الطبقية، ويعتبر الفرق الأساسي بينهما أنه في العينة الحصصية لا يتم اختيار عناصر العينة عشوائياً كما هو الحال في العينة الطبقية، وفي الغالب يتم اللجوء لهذه العينة عند جمع المعلومات حول الرأي العام تجاه قضية ما. ففي هذه الدراسة، اعتمدت سمة محافظة السكن؛ حيث قسّم المجتمع الكويتي بحسب تقسيمات محافظاته الست، وحرصت الدراسة على تمثيل كل منها العينة، واشتُرط أن يكون أفراد العينة من النساء المواطنات، من عمر 18 سنة فأكثر.

حُسب حجم العينة لتكون ممثلة عن مجتمع الدراسة، وهو مجتمع مواطنات دولة الكويت من سن 18 فما فوق، باستخدام برنامج Raosoft على مستوى فاصل الثقة 59٪ (CI) مع توزيع استجابة بنسبة 50٪ وهامش خطأ

± 3٪؛ حيث تم حدّد حجم العينة المطلوب ليكون 1065 مفردة على الأقل، نسبة إلى العدد الكلي للمواطنات فوق سن 18، وقد بلغ عددهن نحو 440.932 في الأول من يناير من عام 2019 بحسب إحصائيات الإدارة المركزية للإحصاء (2019). ولضمان الحصول على حجم العينة المحددة وزّعت 2500 استبانة، وتم الحصول على 2355 استبانة؛ بمعدل استجابة مرتفع بلغ 94.2 %، وبعد المراجعة استبعدت 179 استبانة؛ لعدم اكتمال البيانات؛ ليصبح الحجم النهائي للعينة 2176 مستجيبة، وهو الحجم الأكبر على الإطلاق مقارنة بجميع الدراسات المحلية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

أداة جمع البيانات:

استُخدمت استبانة الدراسة مصدراً رئيسياً لجمع المعلومات؛ حيث تضمنت الاستبانة مجموعة من الأسئلة المغلقة المرتبطة بالجوانب الشخصية والديموغرافية للمشاركات، إضافة إلى الأسئلة المتعلقة بأنواع العنف وهوية مرتكبيه في الأسرة وكيفية تصرف ضحاياه؛ مما وفر قاعدة بيانات خصبة أتاحت المجال لدراسة الكثير من التفاصيل المتعلقة بموضوع العنف الأسري ضد النساء في المجتمع الكويتي.

تم تطوير استبانة الدراسة وفق ما يأتي: صياغة وتطوير الفقرات والأبعاد للاستبانة بصورتها الأولية، استناداً إلى بيانات مقاييس ودراسات سابقة عالمية وعربية بالإضافة إلى الخبرة الشخصية للباحثة في مجال الموضوع.

تكونت أداة الدراسة من جزأين، بمجموع (26) فقرة موزعة على النحو الآتي: يتعلق الجزء الأول بالبيانات الديموغرافية للمستجيبات، وتضم ثمانية بنود، هي: سنة الميلاد والحالة الاجتماعية ومدة الزواج للمتزوجات والمستوى التعليمي والجذور الحضرية والحالة الوظيفية ومحافظة السكن والمستوى

الاقتصادي. أما الجزء الثاني؛ فتضمن فقرات المقياس، وهي (18) فقرة، موزعة على أربعة مجالات على النحو الآتي:

المجال الأول: واقع التعرض للعنف الأسري، ويشتمل على فقرتين، هما: هل سبق أن كنتِ ضحية لعنف أسري؟ وهل سبق أن كان أحد المقربين منك ضحية لعنف أسري؟

المجال الثاني: علاقة المعنف (مرتكب العنف) بالضحية، ويشمل فقرات (الأب، الأم، الزوج، زوجة الأب، زوج الأم، الأخ، أقرباء آخرين).

المجال الثالث: يتعلق بأنواع العنف الأسري الواقع على الضحية، ويشمل خمس فقرات (العنف الفظي، العنف الجسدي، العنف النفسي، العنف الجنسي، والعنف المادي/الاقتصادي).

المجال الرابع: يتعلق بكيفية تصرف الضحية مع موقف العنف الأسري الذي تعرضت له، ويشتمل على عشر فقرات (اللجوء للأهل، ترك المنزل، اللجوء للشرطة، طلب المساعدة من مختص اجتماعي/نفسي، اللجوء للقضاء أو المحامين، اللجوء لمكتب الإنماء الاجتماعي للإرشاد، اللجوء لجمعيات النفع العام أو الفرق التطوعية ذات الصلة، اللجوء لشيوخ الدين للمشورة، الصمت وعدم القيام بأي تصرف، وأخرى). واختصت المجالات من الثاني حتى الرابع من الاستبانة بمن سبق أن أجابت بالإيجاب على واحد من أسئلة المجال الأول أو عن كل منها فقط؛ أي أنه يختص بالمشاركات اللاتي سبق لهن التعرض للعنف، أو ممن سبق لإحدى المقربات منهن التعرض للعنف الأسري.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم التحقق من صدق استبانة الدراسة عن طريق الصدق الظاهري بعرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين لمراجعة مدى تعبير مرادفات عبارات الاستبانة عن البيانات المراد جمعها، والسلامة اللغوية وارتباط كل بند بالعامل المراد دراسته وقياسه. وقد عرضت الاستبانة على ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت (موجهي تدريب ميداني حاصلين على ماجستير في العمل الاجتماعي، ودكتور في الأنثروبولوجيا الثقافية الاجتماعية)، وسيدتين من ناشطات المجتمع المدني المهتمات بقضايا حقوق المرأة (عضوة في لجنة المرأة في جمعية المحامين، وعضوة بالجمعية الثقافية النسائية الاجتماعية). وقد طُلب من المحكمين تحكيم الاستبانة بتحديد مدى ملاءمة الفقرات من حيث الصياغة اللغوية (ملائمة/غير ملائمة)، ومدى ارتباط كل فقرة بالمجال (مرتبط/غير مرتبط)، وإبداء أية ملاحظات أخرى للتعديل؛ إن وجدت.

وبعد تعديل طفيف على الصياغة اللغوية لثلاث من فقرات المقياس بحسب ملاحظات المحكمين، طبقت الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (55) فرداً، تمثلت في مجموعة من طالبات كلية العلوم الاجتماعية، راوحت أعمارهن بين 18 و27 سنة. واستهدف تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية التحقق من وضوح العبارات وتعليمات التطبيق، وأخذ ملاحظات المشاركات على الاستبانة بشكل عام، بالإضافة إلى تحديد الوقت التقريبي اللازم لاستكمال الإجابة عليها. وراوح وقت الإجابة بين 4و8 دقائق، ولم يكن هناك أية ملاحظات على الفقرات أو اقتراحات للتعديل.

وتم التأكد من الخصائص السيكومترية للاستبانة، وكانت نسبة الاتفاق بين المحكمين مرتفعة بين 89% و97%. وتم التحقق من الثبات بطريقة إعادة

الاختبـار بفـارق زمني بلغ أسبوعين على أفراد العينة الاستطلاعية (ن = 55)؛ حيث راوحت قيم معـاملات الثبـات بين 95 % و99.2 %. كمـا حسب ثبـات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ للبنود الخاصة باستجابات ضحايا العنف لواقعة العنف (= 0.76 α).

إجراءات الدراسة:

تم الحفاظ على المبادئ الأخلاقية طوال عملية الدراسة. وقد أقرت جميع المشاركات على الموافقة المستنيرة شفهياً لمساعدي الدراسة الذين قاموا بجمع البيانات، وكانوا موجودين للإجابة عن أية أسئلة حول الاستبانة في أثناء جمع البيانات. وتم إبلاغ المشاركات بحقهن في الانسحاب من الدراسة دون أن يترتب على ذلك أية عواقب، كما تم تأكيد السرية وعدم الكشف عن هوية أي منهن. وبعد جمع البيانات، خُزّنت في جهاز الكمبيوتر الخاص بالباحثة دون إمكانية الوصول إليها من قبل الآخرين؛ حفاظاً على السرية. وحلّلت البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 26.

عُرضت المتغيرات المستمرة باستخدام المتوسط والانحراف المعياري، والمتغيرات الفئوية والاسمية بالنسب المئوية والتكرارات. أما في الإحصاءات الاستدلالية؛ فقد استخدم اختبار chi-square في تحديد حالة التعرض للعنف وفقًا لعوامل الخطر المحتملة عن طريق اختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وحدّدت العوامل المؤثرة في وقوع حالات التعرض للعنف من خلال تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي، واعتبرت قيمة $p < 0.05$ مقياساً للدلالة الإحصائية.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً – الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة:

بلغ حجم العينة 2176 مشاركة من المواطنات اللاتي راوحت أعمارهن بين 18 و68 عامًا؛ بمتوسط عمر بلغ 31.92 ± 10.86 سنة، وتنتمي 60.8% منهن لأصول قبلية و39.2% لأصول حضرية، بحسب التعريف الشخصي لكل مشاركة. أما بالنسبة للحالة الاجتماعية؛ فقد شكلت المتزوجات النسبة العليا؛ بواقع 45.7% من العينة، بمتوسط مدة زواج بلغت 6.47 سنوات، بينما شكل المنفصلون غير المطلقين الفئة الأقل (1.1%). أما من حيث محافظة السكن؛ فقد تمركز 22.8% و21.6% من المشاركات في محافظتي الأحمدي والفروانية على التوالي، بينما توزعت البقية نسبياً على بقية المحافظات، وأقلها محافظة الجهراء بنسبة 11.2%. كما شكلت الموظفات نحو نصف المشاركات (51.3%)، وشكل التعليم الجامعي المستوى التعليمي لأكثر من نصف أفراد العينة (56%). أما من حيث مستويات الحالة الاقتصادية؛ فقد سجل أفراد العينة مستويات متوسطة إلى جيدة بالمتوسط العام (*M*= 6.37)، وجاءت نسبة 49.9 % من المشاركات بمستوى اقتصادي متوسط، ونحو 46.9% بمستوى جيد، بينما لم تتعدَّ نسبة ذوات الحالة الاقتصادية الضعيفة 3.2% (انظر جدول 1 لمزيد من التفاصيل). من العرض السابق للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة تتضح نسبة التنوع الكبيرة التي شملتها، ويمكن النظر إليها باعتبارها مؤشراً إيجابياً لصحة تمثيل مجتمع الدراسة، وهو ما سعينا إليه من خلال الحرص على تحديد الحجم المناسب للعينة بأسلوب علمي قبل اسئناف إجراءات جمع البيانات.

جـدول (1)

الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة (ن = 2176)

المتغيـــر	الأدنـــى	الأعلـى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	18	68	31.92	10.86
سنوات الزواج (N=994)	0	53	6.47	9.67
المستوى الاقتصادي	1	10	6.37	1.71
	التـــكرار		النسبة المئوية	
الحالة الاجتماعية				
• عزباء	949		%43.6	
• متزوجة	994		%45.7	
• مطلقة	161		%7.4	
• أرملة	47		%2.2	
• منفصلة	25		%1.1	
الحالة الاقتصادية				
• ضعيفة	70		%3.2	
• متوسطة	1085		%49.9	
• جيدة	1021		%46.9	
المستوى التعليمي				
• أمّية أو تقرأ وتكتب	17		%0.8	
• ابتدائي	10		%0.5	
• متوسط	101		%5.8	
• دبلوم بعد المتوسط	54		%2.5	

تابـع/جـدول (1)

المتغيـــر	الأدنـــى	الأعلـى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	التـــكرار		النسبة المئوية	
• ثانوي	218		%10	
• دبلوم بعد الثانوي	383		%17.6	
• جامعي	1219		%56	
• دبلوم بعد الجامعة	94		%4.3	
• ماجستير	61		%2.8	
• دكتوراه	19		%0.9	
أنتمي إلى جذور				
• حضرية	852		% 39.2	
• بدوية (قبلية)	1323		% 60.8	
الحالة الوظيفية				
• موظفة	1116		%51.3	
• متقاعدة	146		%6.7	
• لا تعمل	914		%42	
محافظة السكن				
• العاصمة	383		%17.6	
• حولي	265		%12.2	
• الفروانية	470		%21.6	
• الأحمدي	496		%22.8	
• مبارك الكبير	318		%14.6	
• الجهراء	244		%11.2	

ثانياً- الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفروضها:

1 - ما نسبة شيوع وانتشار العنف الأسري ضد المرأة في عينة الدراسة؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم تحليل نتائج الاستبانة لجميع أفراد العينة وصفياً بحساب التكرارات والنسب المئوية. وبينت النتائج أن 327 من المشاركات قد تعرضن للعنف الأسري من أصل 2176 مشاركة، بنسبة 15%، بينما ذكرت 412 (19%) من المشاركات معرفتهن بنساء مقربات منهن كنّ ضحايا للعنف الأسري بأنواعه. وعليه؛ يمكننا القول إن نسبة انتشار وشيوع مشكلة العنف الأسري ضد المرأة في هذه الدراسة إجمالاً هي 34%؛ بواقع 739 حالة (جدول 2).

جـدول (2)

نسبة شيوع العنف الأسري ضد النساء لدى أفراد العينة *(ن = 2176)*

العامل	التكرار	%
هل سبق أن كنتِ ضحية لعنف أسري؟		
• نعم	327	%15
• لا	1849	%85
هل سبق أن كان أحد المقربين منك ضحية لعنف أسري؟		
• نعم	412	%19
• لا	1763	%81
مجموع حالات العنف الأسري في العينة	**739**	**%34**

وتحرّياً للدقة في تسجيل نتائج الدراسة وتفسير كل منها تبعاً لتساؤلاتها، تم الفصل بين حالات التعرض فعلياً للعنف، مقابل الحالات التي عايشتها مقربات من المشاركات للعنف؛ سواء بتسجيل معدلات الانتشار (كما في جدولي 2 و3)، أو في تحديد الأشخاص الأكثر ارتكاباً للعنف بأنواعه (كما في جدول 4).

أمـا التحليـلات الإحصائيـة الاستدلاليـة؛ فتم تطبيقهـا على، المشاركات اللاتـي تعرضن فعلياً للعنف الأسـري فقط، وعددهن 327 مشاركة؛ وذلك حرصاً منا على دراسة واقع المشكلة من خلال تجارب أصحابها، عوضاً عن دراسة اتجاهـات المشاركات بشكل عام نحو تساؤلات الدراسة، لذا وجب التنويه.

وتقع المعدلات المسجلة في هذه الدراسة ضمن حدود المستويات التي سجلتها الدراسات السابقة بشكل عام، الدولية منها (منظمة الصحة العالمية، 2013 و2005؛ Hussain et al., 2020؛ United Nations Population Fund, 2015؛ Krug et al., 2020)، والإقليمية (El Zanaty & Way, 2006؛ حسين، 2017؛ البكري، 2015). إلا أنها تأتي أدنى من النسب المسجلة في بعض الدراسات المحلية (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013؛ حملة 153، 2018)، باستثناء دراسة البلهان والناصر (2012). ويمكن تفسير ذلك التفاوت بحقيقة أن المعدلات التي سُجلت دولياً وإقليمياً كانت مبنية على حساب الخبرات الفعلية للتعرض للعنف من قبل أفراد عينات الدراسات، كما هو الحال في هذه الدراسة، ولم تستند إلى وجهات نظر المشاركين فيما يُتوقع أن تكون تلك النسب، التي عادة ما تكون متباينة وتعكس التوجهات الشخصية والثقافية لأصحابها؛ مما يجعلها غير محايدة ولا تعكس الواقع في الغالب. ولقد سجلت بعض الدراسات المحلية نتائج مبالغاً فيها بشكل كبير لنسبة تعرض النساء في الكويت للعنف بمختلف أنواعه تصل إلى 89 %، وهي نسب من الصعب اعتمادها، وقد تعود أسباب عدم دقتها إلى ضعف في بنية الدراسة وإجراءاتها، أو الافتقار إلى الدقة في التحليل والعرض لنتائجها، سواء الخاص منها بنوع العينة المستخدمة وحجمها، أو أداة جمع البيانات من حيث الوضوح والثبات والصدق، أو سبل التحقق من البيانات، لذا آثرنا عدم تضمينها في هذه الدراسة.

2 – ما أكثر أنواع العنف الأسري ضد المرأة انتشاراً في عينة الدراسة؟

لتحديد أكثر أنواع العنف الأسري ضد المرأة انتشاراً في المجتمع الكويتي بحسب استجابات عينة الدراسة، وباستخدام التكرارات والنسب المئوية، أظهرت النتائج أن من بين 739 حالة عنف أسري مسجلة من قبل المشاركات (327 حالة من المشاركات + 412 من المقربات منهن)، جاء العنف اللفظي (ويشمل السب والشتم والسخرية والاستهزاء بالضحية) بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ 434 حالة وبنسبة 58.7%، يليه العنف الجسدي (ويشمل الضرب باليد أو بأداة، أو منع تلقي الرعاية الصحة، والدفع والركل والخنق وغيرها)، وبلغ 355 حالة تمثل (48%) من الحالات المسجلة للعنف في عينة الدراسة، ثم العنف النفسي (ويشمل التهديد بإيقاع الأذى، أو الإهمال والخيانة والتهميش وفرض السيطرة على السلوك والإكراه على اتخاذ قرارات معينة)، وبلغ 321 حالة بنسبة (43.4%)، ثم العنف الاقتصادي (ويشمل الإجبار على أخذ قروض، حرمان من المصروف، التحكم بالراتب، والبخل رغم توافر المادة)، بتكرار قدره 157 حالة (21.2%)، وآخرها العنف الجنسي (ويشمل الإجبار على المعاشرة الزوجية، الإكراه على ممارسات جنسية مهينة، التحرش باللمس، التحرش باللفظ، الاغتصاب)، بتكرار بلغ 55 حالة ونسبة 7.2% (جدول 3).

جدول (3)

أكثر أنواع العنف الأسري ضد المرأة انتشاراً

نــوع العنــف الأســري:	التكرار	% من العينة ن=2176	% من حالات العنف ن=739
العنف اللفظي (السب والشتم، السخرية، الاستهزاء ...).	434	%20	%58.7
العنف الجسدي (الضرب باليد أو بأداة، منع تلقي الرعاية الصحية، الدفع، ...).	355	%16.3	%48
العنف النفسي (التهديد بالأذى، الإهمال، الخيانة، فرض السيطرة على السلوك ...).	321	%14.8	%43.4
العنف الجنسي (الإجبار على معاشرة الزوج، الإكراه على ممارسات جنسية مهينة، التحرش باللمس أو اللفظ، الاغتصاب، ...).	55	%2.5	%7.44
العنف الاقتصادي/المادي (الإجبار على أخذ قروض، الحرمان من المصروف، التحكم براتب الضحية، البخل رغم توافر المال، ...).	157	%7.2	%21.2

وتأتي هذه النتيجة متناغمة مع دراسة البلهان والناصر (2021) في الكويت، التي أكد فيها الباحثان أنه على الرغم من الانخفاض في تسجيل الحالات لجميع أنواع العنف ضد الزوجات في دراستهما، فإن العنف اللفظي سجل درجات مرتفعة بشكل ملحوظ، وشمل التهديدات اللفظية بإحداث الضرر بالزوجة من قبل الأزواج، بالإضافة إلى الإساءة اللفظية، ودراسة Gokler وArslantas و(Unsal 2014). فيما تعارضت مع العديد من النتائج التي احتل بها العنف النفسي/العاطفي الترتيب الأول في قائمة الأنواع الأكثر انتشاراً (Hussain et al., 2020; Daruwallet et al., 2020; Kargar et al., 2015؛ العثمان، 2012)، أو الجسدي (حملة 153، 2018؛ الغانم، 2007).

وعلى الرغم من أن العنف الجسدي جاء في الترتيب الثاني بعد اللفظي، فإن نسبة انتشاره مقاربة جداً للعنف اللفظي، وتعتبر نسبة عالية ومثيرة للقلق؛حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن العنف الجسدي إن لم يتم ردعه في الوقت المناسب، سواء بتعديل سلوكيات المعتدي، أو بمعاقبته وحبسه، أو بعزله وإبعاده عن الضحية، فإنه غالباً ما يتزايد في شدته ويتفاقم في تكراره إلى أن ينتهي بحالات القتل أو الإيذاء الجسيم (UNODC, 2018). وقد شهد المجتمع الكويتي مؤخراً ارتفاعاً في حالات قتل النساء من قبل أفراد الأسرة، سواء الأزواج أو الإخوة، وعلى الرغم من عدم الإفصاح عن الأسباب المفصلة التي أدت لتلك الجرائم البشعة نظراً لخصوصية المجتمع، فإنها غالباً ما توصف بـ «خلافات عائلية». ومن المؤسف أن وصفها بكونها خلافات عائلية لا يتسبب في عدم توثيقها علمياً وجعل بياناتها متاحة للبحث والتحليل من قبل المختصين فقط، بل يؤدي ذلك الوصف عادة إلى التعامل معها، حتى من قبل الأجهزة الرسمية والأمنية، على أنها «شأن خاص»؛ فيُسمح لأطراف تلك القضايا بالتنازل أو سحب البلاغات أو التهاون في إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام وغيرها؛ مما يتسبب في إضعاف الثقة بين النساء المتعرضات للعنف وبين المسؤولين، واليأس من إمكانية الحصول على المساعدة المطلوبة دون إحداث أضرار أكبر. ولذلك، فإن حالات الإبلا غ للجهات الأمنية، وحالات اللجوء للمساعدة من الهيئات الرسمية تظل متدنية، كما سنرى لاحقاً من خلال نتائج هذه الدراسة الخاصة برصد استجابات ضحايا العنف من النساء بعد تعرضهن للعنف؛ ومن ثم يصعب التعامل معها بشفافية ومهنية وفعالية.

كما أن هذه النتائج تقودنا إلى تساؤل متصل، مفاده: كيف يمكن أن يأتي العنف اللفظي على رأس قائمة أنواع العنف التي تتعرض لها النساء، بينما يأتي العنف النفسي بالمركز الثالث متأخراً عن اللفظي بـ 15%؟ ألا تُستخدم

«الألفاظ» في غالبية التأثيرات النفسية السلبية التي يتسبب بها المعنّف مع ضحاياه عن طريق التنمر والحطّ من شأن الضحية والاستخفاف بمشاعرها أو بإهمال احتياجاتها؟ فمن المتوقع أن تكون النسب المسجلة لكلا النوعين من أنواع العنف متقاربة، حتى إن العديد من الباحثين المختصين بالمجال يستخدمون النوعين: العنف اللفظي والعنف النفسي، بالتبادل interchangeably ومعاً عند الحديث عنهما وكأنهما وجهان لعملة واحدة (Karakurt & Silver, 2013). ويمكن تفسير تلك الفجوة بين الحالات المسجلة للعنف اللفظي والحالات المسجلة للعنف النفسي، إما بأن العديد من النساء لدى تعرضهن للعنف اللفظي، يقمن بالتعامل مع الموقف لحظة وقوعه ثم يمضين بمزاولة أعمالهن كالمعتاد؛ ومن ثم لا تتطور تبعات العنف اللفظي لتُحدث أثراً نفسياً عميقاً يمكن اعتباره عنفاً منفصلاً بحد ذاته من قبل النساء المعنفات، خاصة من قبل النساء من ذوي المرونة النفسية العالية resilient؛ حيث تزيدهن تلك الألفاظ السلبية قوة ذاتية تدفعهن لتغيير أوضاعهن للأفضل. أو قد يكون أسلوب ومستوى الحوار المتدني بين الزوجين ومستواه مألوفاً بالنسبة للطرفين، سواء لاعتيادهما عليه سبيلاً للتواصل، أو بسبب خبرات نشأة أحدهما أو كليهما في بيئة لوالدين يتّبعان الأسلوب ذاته؛ بحيث يعتادانه أسلوباً مقبولاً ولا يُعبّر عن حالة عنف، كما تشير نظرية التعلم الاجتماعي من خلال تفسيرها لاستمرارية السلوكيات سواء بالتكرار والنمذجة أو بتدعيم السلوك الناتج من مكاسب معينة، وقد تكون المكاسب هنا هي استجابة الطرف الثاني لطلبات المعنّف ورغباته. ويمكننا تفسير ذلك بأن العديد من النساء في الثقافة الشرق أوسطية قد يجهلن المعنى الدقيق للإساءة النفسية بالدرجة التي يمكنهن فيها إدراك العنف أو الإساءة اللفظية واستيعابهما، وذلك لن يكون بمستغرب؛ حيث تختلف تلك التعريفات وتتباين تفاصيلها حتى ضمن العاملين في المجال (Elghossain, 2019).

3 – من الأشخاص الأكثر ارتكاباً للعنف الأسري ضد المرأة الكويتية؟

يبين جدول (4) تكرارات ونسب الأشخاص الأكثر ارتكاباً للعنف الأسري ضد المرأة بحسب صلتهم بالضحية. وتشير النتائج إلى أن الزوج كان أكثر الأشخاص ارتكاباً للعنف الأسري الواقع على الضحايا من المشاركات في عينة البحث بنسبة بلغت نحو 32% من حالات العنف التي تعرضت لها المشاركات في الدراسة أنفسهن، بالإضافة إلى حالات العنف التي تعرضت لها قريبات المشاركات من غير ضحايا العنف (وبلغ عددهن 543 حالة). فيما احتل آباء النساء المعنفات المرتبة الثانية كأكثر الأشخاص المرتكبين للعنف الأسري ضد بناتهم بتكرار قدره 140 حالة، وبنسبة تصل إلى ما يقارب 26% من الحالات المسجلة في هذه الدراسة. يليهما الأخ (16%)، ثم أم الضحية (10.5%)، وأقلهم أبو الزوج بنسبة 2.2% (انظر جدول 4 لمزيد من التفاصيل).

جدول (4)

الأشخاص الأكثر ارتكاباً للعنف الأسري ضد المرأة

مرتكب العنف	التكرار	النسبة
الأب	140	%25.8
الأم	57	%10.5
الزوج	173	%31.9
أم الزوج	43	%7.9
أبو الزوج	12	%2.2
الأخ	87	%16
قريب آخر	31	%5.7

ملاحظة: النسبة من مجموع حالات العنف التي تعرضت لها المشاركات من النساء + حالات العنف التي تعرض لها شخص قريب من غير ضحايا العنف الأسري (ن= 543).

وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي حددت الزوج أو الشريك أو الخطيب –الحالي أو السابق– كأكثر الأشخاص ارتكاباً للعنف الأسري ضد المرأة: دولياً وإقليمياً و محلياً (Garcia-Moreno et al., 2006 Daruwallet et al., 2020؛ العثمان، 2021؛ الحربي، 2021؛ البلهان والناصر، 2012). كما أن غالبية الدراسات حول العالم، إن لم يكن جميعها، أكدت أن العنف الأسري يُرتكب عادة من قبل الذكور في الأسرة، ونادراً ما يُرتكب من قبل النساء، وأن النسبة الضئيلة من العنف الأسري الموجه نحو المرأة التي تُرتكب من قبل إناث، عادة ما يكون المعتدي فيها أمهات الضحايا.

وتأتي هذه النتائج ضمن الإطار المتوقع، سواء من وحي الدراسات السابقة، أو من خلال المشاهدات اليومية، أوسرد قصص الناجيات حول العالم؛ لتزيد من تأكيد ارتباط سلوك العنف الأسري ضد المرأة بالامتياز الذكوري المرتبط بأصول عميقة تمتد لتصل إلى جذور قناعاتنا وتوجهاتنا وبنائنا الأخلاقي في تحديد الصواب والخطأ، وما هو مقبول أو غير مقبول من السلوكيات، خاصة إذا ما جاءت الثقافة المجتمعية لتعزز تلك التوجهات من خلال تغاضيها عن نُصرة الضحايا وتراخيها في عقاب المعتدين.

فنتائج تحديد الأشخاص الأكثر ارتكاباً للعنف الأسري ضد المرأة وانحصارها بالذكور، وبالأزواج تحديداً، تجد تفسيراً مثالياً في نظرية التحكم. تلك النظرية التي تشير إلى أن العديد من النزاعات الأسرية تنتج من حاجة أحد أفراد الأسرة للحصول على القوة والسيطرة والحفاظ عليها ضمن علاقاته، ويكون الدافع الكامن وراء سلوك المعتدي هو فرض القوة والسيطرة التي يمكن أن يمارسها على أفراد الأسرة الآخرين؛ فغالبًا ما يستخدم أفراد الأسرة الأقوى، مثل الأزواج والآباء والإخوة، القوة أو العنف أو التهديد بالعنف للحصول على الطاعة والامتثال من أفراد الأسرة الأقل نفوذًا (مثل الأطفال والزوجات). وقد أكدت

العديد من الدراسات أن الأزواج الأكثر تحكماً وسيطرةً في علاقاتهم بشركائهم، هم أكثر الرجال تعنيفاً لهن (اللجنة الوطنية لسياسات السكان في العراق، 2011؛ الشرع وقازان، 2017؛ الحربي، 2021؛ Garcia-Moreno et al., 2006). وتلعب الجذور الفكرية والثقافية المتمثلة في العادات والتقاليد، والفهم الخاطئ لتعاليم الدين، التي تعطي الرجال «حق» عقاب النساء بدعوى تهذيب السلوك (محمد، 2007؛ Al-Saleh, 2021)، دوراً محورياً في تحديد مدى «سماحة» المجتمع بالتغاضي عن بعض أنواع العنف، وتحديد الاتجاهات وتوقعات الأدوار للذكور والإناث. وحينما تطغى الثقافة الذكورية في مجتمع ما، فإن تأثيرها في تحديد الحقوق والواجبات بين الجنسين يكون أقوى من تأثير الدساتير والقوانين المدنية، التي عادة ما تعطي حقوقاً متكافئة للطرفين على الورق، إلا أنها تفشل في إنفاذها في كثير من الأحيان بسبب قوة تأثير ثقافة المجتمع.

4 – ما الاستجابات الشائعة لضحايا العنف الأسري من النساء؟

لرصد الاستجابات الأكثر شيوعاً لضحايا العنف الأسري من النساء الكويتيات من خلال استطلاع استجابات أفراد العينة، حُسب التكرارات والنسب المئوية التي سجلتها المشاركات ممن تعرضن لحالات العنف الأسري واللاتي بلغ عددهن 327 امرأة من مجموع المشاركات الـ 2176، ظهرت مجموعة من الاستجابات المتوقعة. ومن جدول (5) يتضح أن الاستجابة الأكثر شيوعاً وتكراراً كانت «الصمت وعدم القيام بأي فعل»، بنسبة تعدت النصف من مجموع استجابات الضحايا (57.5%)، يليها مباشرة وبنسبة مقاربة «اللجوء للأهل للمشورة» (56.5%)، بينما تذيلت استجابات مثل «اللجوء لجمعيات النفع العام أو الفرق التطوعية ذات الشأن»، و«اللجوء لمكتب الإنماء الاجتماعي لتلقي الإرشاد»، و«اللجوء للشرطة»، القائمة بنسب بلغت 7%، و13%، و15.6% على التوالي.

جدول (5)

أشكال الاستجابات الشائعة لضحايا العنف الأسري من النساء (ن=327)

كيف تصرفت الضحية مع موقف العنف الأسري؟	التكرار	%	الترتيب التنازلي
• اللجوء للأهل للمشورة	185	% 56.5	2
• ترك المنزل	103	% 31.5	3
• اللجوء للشرطة	51	% 15.6	7
• طلب المساعدة من مختص اجتماعي/نفسي	67	% 20.5	5
• اللجوء للقضاء/أو المحامين	72	% 22	4
• اللجوء لمكتب الإنماء الاجتماعي لتلقي الإرشاد	43	% 13	8
• اللجوء لجمعيات النفع العام أو الفرق التطوعية ذات الشأن	23	% 7	9
• اللجوء لشيوخ الدين للمشورة	58	% 17.7	6
• الصمت وعدم القيام بأي فعل	188	% 57.5	1

وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج دراسات سابقة، نجد أنها اتفقت مع بعض الدراسات الأجنبية (Smith, Fowler, & Niolon, 2014, Allen & Wozniak, 2010)، والعديد من الدراسات العربية (الغانم، 2013، الشرع وقازان، 2017، الغانم، 2007)، التي أشارت إلى ارتفاع نسب التكتم والصمت على ما يدور من ممارسات للعنف داخل محيط الأسر؛ مما يتسبب في انخفاض مستويات الإبلاغ الرسمي، سواء لأفراد الشرطة وممثلي الأمن، أو للعاملين في المجال الصحي لدى اضطرار الضحايا لتلقي العلاج جراء العنف؛ ومن ثم صعوبة رصد المستويات الحقيقية لحجم مشكلة العنف الأسري وعرقلة جهود مواجهتها أو القدرة على الحد منها على المستوى الرسمي.

إن أسباب الضحايا، سواء للبقاء مع المعتدين أو عدم الإبلاغ عن العنف أو

عدم المبادرة في البحث عن الحلول، غاية في التعقيد، ولا يمكن تفسيرها، سطحياً، بمجرد تخاذل الضحية أو ضعفها أو سلبيتها، وهو ما تتعرض له المعنفات من قبل الكثيرين حتى ضمن نطاق المختصين من مقدمي الرعاية، الذي يعتبر بحد ذاته عنفاً مضاعفاً يتمثل في لوم الضحية على استمرار سلوك المعتدي. ففي كثير من الحالات، تعود مسببات البقاء أو عدم الإبلاغ عن العنف إلى حقيقة أن المعتدي عادةً ما يتابع التهديدات التي استخدمها لإبقاء الضحايا محاصرين بالدرجة الأولى؛ فقد يستمر المعتدي بالإيذاء أو قد يتطور الأمر إلى الأذى البليغ أو القتل، أو إيذاء الأطفال وبقية أفراد الأسرة، أو قد يتمادى بأساليب الضغط لكسب حضانة الأطفال انتقاماً و«تأديباً» للضحية، وقد يستمر أيضاً في محاولة تدمير الضحية مادياً، وعزلها اجتماعياً، والقائمة تطول (البكري، 2015). وعادة ما تكون الضحية في مثل هذه العلاقات العنيفة على علم بشخصية المعتدي، وتعرف تماماً إلى أي مدى سيذهب المعتدي للتأكد من أنه قادر على السيطرة عليها وبأن بإمكانه دوماً الاستحواذ عليها وكأنه يمتلكها. كما قد تعجز الضحية فعلياً عن الهروب بأمان دون إلحاق الأذى بمن يحبها ويحاول حمايتها، سواء من المقربين أو من مقدمي المساعدة لها لانتشالها من بيئة العنف التي تعيشها؛ فقد وجدت دراسة عن جرائم قتل الشريك الحميم أن 20% من ضحايا جرائم القتل لم يكونوا ضحايا العنف المنزلي أنفسهم، ولكن أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو الجيران أو الأشخاص الذين تدخلوا لمساعدتهم من أفراد الشرطة أو المارة (Smith, Fowler, & Niolon, 2014). وسواء كانت تلك التهديدات والمخاوف لدى الضحايا حقيقية أم نابعة من تصوراتهن، فإنها تخلق حالة من العجز النفسي الذي يعمل كحاجز صد ضد أي محاولات لطلب المساعدة أو تغيير الواقع الذي تعشنه، وهو ما كشفه العالم سيليجمان في نظرية العجز المكتسب لتوضيح فقدان الإرادة المصاحب للحواجز والموانع المتكررة للهروب من موقف الإساءة؛ فالتعرض للضرب المتكرر أو غيره من الإساءات قد يؤدي بالمرأة إلى أن تصبح

عاجزة عن التصرف؛ لأنها تشعر أن لا شيء تفعله سيؤدي إلى نتيجة إيجابية بل سيزيد من غضب المعتدي وشدة اعتداءاته. وقد ترجع السلبية في اتخاذ القرار المناسب بالنسبة للضحايا إلى قسوة البنية الثقافية المتمثلة بالعادات والتقاليد التي تتسامح مع عنف الرجال باعتباره خطأ غير مقصود أو ربطه بالقوامة والمحافظة على من هم تحت مسؤوليتهم، وتتشدد في مطالبة النساء بالتحمل والتضحية والصبر باسم العيب وتوقعات الخضوع لـ «حكمة الرجال» لتسيير حياتهن الزوجية والأسرية. وقد تكون تلك التفسيرات هي ذاتها تفسيرات للجوء العديد من النساء المعنفات في العينة للأسرة والأهل لطلب المشورة والمساعدة، فهن بذلك يحاولن إطلاق صرخة استغاثة للمساعدة، مع الحرص على عدم الإخلال بتلك العادات والتقاليد والتوقعات عن طريق استمرارية التعامل مع واقع العنف كشأن خاص يتم معالجته داخل إطار الأسرة.

وبسبب أساليب التنشئة المعززة للفروقات بين الذكور والإناث في الحقوق والواجبات منذ الصغر، بالإضافة إلى وجود تاريخ من العنف الأسري بين الوالدين، تنشأ الكثير من النساء بعقلية ذكورية تجعلهن يتوحدن مع تلك المعتقدات التي تعتبرهن طبقة أقل نفوذاً وحقوقاً من الرجال (Al-Saleh, 2020). ونجد العديد من النساء يتبنين وجهات نظر تحارب «نضال» العديد من الناجيات من العنف الأسري للهروب من واقعهن المرير نحو بناء حياة أفضل ومستوى معيشي يحفظ أمنهن وكرامتهن، وترى بعضهن مثل هذا النضال خروجاً «مستهجناً» عن الصورة النمطية المؤدلجة للمرأة «الوقورة» التي تحتمل الأذى الشخصي وتضحي براحتها واحتياجاتها من أجل أسرتها و«سمعة» العائلة.

وبعيداً عن الاستجابات السلبية التي اعتلت قائمة أبرز الاستجابات للنساء الكويتيات المتعرضات للعنف، يمكننا أن نلاحظ أن اللجوء لاختصاصي اجتماعي أو نفسي جاء بالمركز الخامس ضمن تسعة خيارات متاحة بنسبة 20.5% من استجابات أفراد العينة، وتعتبر هذه النتيجة مشجعة من جانبين؛ الأول هو إدراك

المشاركات لدور الاختصاصي الاجتماعي والنفسي وباعتبارهما أحد المصادر Resources التي يمكن اللجوء إليها في حالات العنف الأسري. والثاني، هو وجود الأساس الذي يجب أن يبني منتسبو مهنة العمل الاجتماعي عليه جهود التوعية بأدوارهم وخدماتهم ضمن إطار قضايا العنف ضد النساء للعامة؛ حيث توفر هذه النسبة دليلاً على وجود المهنة في خدمة العملاء من المتأثرين بتلك القضايا، إلا أن المطلوب هو تعزيز ذلك الوجود وتنقيحه بأسس نظرية حديثة ووسائل تدخل علاجية مؤثرة؛ لكسب المزيد من ثقة عملاء قضايا العنف الأسري.

الفرض الأول: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض الخصائص الديموغرافية وبين حالة التعرض للعنف الأسري.

استخدم اختبار مربع كاي Chi-square لبيان إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات النسبية لمتغيرات الدراسة الديموغرافية للمشاركات كمتغيرات مستقلة، وبين متغير التعرض للعنف الأسري من عدمه كمتغير تابع. ويعد هذا الاختبار من الاختبارات التي تستخدم عادة لتحليل المتغيرات الفئوية التي تكون مقسمة إلى مجموعات ومصنفة ضمن المقاييس الاسمية. وبينت نتائج تحليل مقارنة المتوسطات أن هناك تباينات مهمة في التوزيع النسبي لحالة التعرض للعنف في المجتمع الكويتي تبعاً لاختلاف الخصائص الديموغرافية للمشاركات، يمكن تلخيصها بالعرض التالي:

أظهرت النتائج أن متغيرات العمر والحالة الاجتماعية والحالة الاقتصادية والأصول الثقافية التي تنتمي إليها المشاركات قد سجلت فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01 وأقل)، وكذلك الحال بالنسبة للمستوى التعليمي عند مستوى معنوية (0.05 وأقل)، مع المتغير التابع متمثلاً بحالة التعرض للعنف الأسري، بينما لم تسجل الحالة الوظيفية ومحافظة السكن فروقاً ذات دلالة إحصائية؛ مما يعني صحة الفرض بشكل عام وثبوته لدى مجموعة من العوامل الديموغرافية (انظر جدول 6 لمزيد من التفاصيل).

جدول (6)

اختبار الفروق في حالات التعرض للعنف تبعاً للخصائص الديموغرافية

الخصائص الديموغرافية	ضحية عنف (ن=327)	لا عنف (ن=1849)	c^2
	التكرار (%)		
الحالة الاجتماعية			**111.68****
عزباء	107 (11.3)	842 (88.7)	
متزوجة	137 (13.8)	857 (86.2)	
مطلقة	63 (39.1)	98 (60.9)	
أرملة	7 (15)	40 (85)	
منفصلة	13 (52)	12 (48)	
العمر			**24.82****
1 (18–25)	88 (11.1)	704 (88.9)	
2 (26–32)	89 (15.3)	491 (84.7)	
3 (33–39)	44 (15.2)	246 (84.8)	
4 (40–47)	61 (23.1)	205 (76.9)	
5 (48–55)	31 (17.7)	144 (82.3)	
6 (56 فما فوق)	14 (18.7)	61 (81.3)	
المستوى التعليمي			**19.05***
أمية أو تقرأ وتكتب	4 (23.5)	13 (76.5)	
ابتدائي	2 (20)	8 (80)	
متوسط	25 (24.8)	76 (75.2)	
دبلوم بعد المتوسط	12 (22.2)	42 (77.8)	
ثانوي	42 (19.3)	176 (80.7)	
دبلوم بعد الثانوي	48 (12.5)	335 (87.5)	
جامعي	164 (13.5)	1055 (86.5)	

تابـع/جـدول (6)

الخصائص الديموغرافية	ضحيــة عنــف (ن=327)	لا عنــف (ن=1849)	c^2
	التكـــرار (%)		
دبلوم بعد الجامعة	16 (17)	78 (83)	
ماجستير	10 (16.4)	51 (83.6)	
دكتوراه	4 (21.1)	15 (78.9)	
أنتمي إلى جذور			**21.90****
حضرية	166 (19.5)	686 (80.5)	
بدوية (قبلية)	161 (12.2)	1162 (87.8)	
الحالة الوظيفية:			**2.96**
موظفة	157 (14.1)	959 (85.9)	
متقاعدة	28 (19.2)	118 (80.8)	
لا تعمل	142 (15.5)	772 (84.5)	
محافظة السكن			**10.71**
العاصمة	63 (16.4)	320 (83.6)	
حولي	33 (12.5)	232 (87.5)	
الفروانية	60 (12.8)	410 (87.2)	
الأحمدي	81 (16.3)	415 (83.7)	
مبارك الكبير	61 (19.2)	257 (80.8)	
الجهراء	29 (11.9)	215 (88.1)	
الحالة الاقتصادية			**38.50****
ضعيفة	26 (37)	44 (63)	
متوسطة	182 (16.8)	903 (83.2)	
جيدة	119 (11.7)	902 (88.3)	

** دالة عند مستوى 0.01.

* دالة عند مستوى 0.05.

وبمقارنة نسب التعرض للعنف الأسري للمشاركات تبعاً للمجموعات العمرية والمقسمة إلى: مجموعة 1 (للأعمار من 18 – 25)، مجموعة 2 (26 – 32)، مجموعة 3 (33 – 39)، مجموعة 4 (40 – 47)، مجموعة 5 (48–55)، ومجموعة 6 (56 فما فوق)؛ اتضح من نتائج الدراسة أن المجموعة العمرية الرابعة (40 – 47) سجلت النسب العليا لحالات التعرض للعنف بنسبة بلغت 23 %، مقارنة ببقية المجموعات التي راوحت نسب حالات العنف المسجلة فيها ما بين 11% للمجموعة الأولى (18–25)، و18.7% للمجموعة 6 (56 فما فوق). وتأتي هذه النتائج مفاجئة ومغايرة للتوقعات التي بُنيت على العديد من نتائج الدراسات السابقة التي استمرت بتأكيد ارتباط العنف الأسري وعنف الشريك بالأعمار الأصغر للنساء (Daruwallet et al., 2020 Sen & Bolsoy, 2017؛ محمد، 2007). ومما يزيد من حجم المفاجأة، استقرار المجموعة العمرية الأصغر سناً في هذه الدراسة في المركز الأخير والأقل تسجيلاً لحالات العنف الأسري من بين بقية المجموعات العمرية. ولتفسير هذه النتائج، رجعنا إلى العينة والأسس النظرية بالإضافة إلى الدراسات السابقة؛ لنصل إلى نتيجة مؤداها أن التفسير قد يكمن في عدة ملاحظات؛ إحداها طبيعة النساء المشاركات في هذه الدراسة من حيث الصفات الديموغرافية؛ إذ إن نحو النصف كن من العازبات (43.6 %)، الجامعيات (56%)، وأن 36.39 % منهن كن ضمن الفئة العمرية من 18 – 25 سنة؛ وبالعودة إلى الدراسات السابقة، فإن غالبية الدراسات حينما ربطت بين ارتفاع نسبة العنف الأسري وصغر السن، كانت تشير إلى المتزوجات منهن، وممن كن ضحايا للعنف من قبل الأزواج على وجه الخصوص. بالإضافة إلى النظرية الوظيفية التي ركزت على الخلل في تبادل الأدوار بين الشريكين في الحياة الزوجية كأحد أهم العوامل المفسرة للجوء إلى العنف في محاولة تأكيد

الأدوار النمطية لكلا الزوجين، والتي تؤصلها العادات والنماذج الثقافية في المجتمع. ومن ثم؛ فإن الافتراض الشائع بارتباط العنف ضد المرأة بصغر السن، عادة ما يُبنى على حالات العنف بين الأزواج، وليس لصغيرات السن من العازبات. أما من حيث تسجيل المجموعة الرابعة (40 – 47) للنسبة العليا للتعرض للعنف؛ فقد توصلت دراسات سابقة إلى نتائج مشابهة كدراسة العثمان (2012)؛ ويمكن تفسيرها من حيث ميل النساء في هذه المرحلة من منتصف العمر إلى مراجعة حياتهن وإعادة تقييمها بشيء من النضج النابع من التجارب الحياتية كما تشير نظريات التعلم، الذي يجعلهن أكثر إدراكاً لعلاقاتهن، ووعياً بأنواع العنف المختلفة، وبمدى تعرضهن لها، مقارنة ببقية الفئات العمرية؛ ومن ثم تزداد بينهن نسبة تسجيل حالات العنف.

وسجلت نتائج الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً في نسب التعرض للعنف الأسري لدى فئات المنفصلات (دون طلاق) والمطلقات، مقارنة بغيرهن من فئات الحالة الاجتماعية بنسبة تصل إلى 52 % من المنفصلات و40 % من المطلقات على التوالي. وتماثل هذه النتيجة العديد من نتائج الدراسات السابقة، العالمية منها (Stripe, 2000)، والمحلية (Al-Kazi, Al-Kandari & Al-Quoud, 2016؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013). وتأتي ضمن إطار التوقعات، ويعود ذلك إلى حقيقة ارتباط العنف الأسري عادة بالاضطرابات الزوجية، سواء كأحد عوامل إنهاء العلاقة أو كإحدى نتائجه؛ حيث يتسبب العنف عادة بتصدع البناء الزوجي وإضعاف أساساته، فتكون النتيجة في كثير من الأحيان إنهاء الرابط الزواجي أو «تعليقه» في حالة النساء المنفصلات غير المطلقات؛ حيث يلجأ بعض الرجال إلى تأجيل إتمام الطلاق إما أملاً في حل المشكلات مع الشريك، وإما كأسلوب ضغط ومساومة، سواء للاستحواذ على الأطفال أو الممتلكات، أو لإذعان النساء واستمرار سيطرتهم عليهن.

أما من حيث الأصول الثقافية؛ فقد سجلت النتائج ارتفاعاً لحالات التعرض للعنف الأسري المسجلة بين المشاركات من الأصول الحضرية (19.5 %)، مقارنة بالمشاركات من الأصول القبلية (12.2 %)، واتفقت النتيجة جزئياً مع دراسة (Al-Kazi, Al-Kandari & Al-Quoud, 2016)، التي رصدت ارتفاعاً لمستوى التعرض للعنف لدى النساء من الأصول الحضرية مقارنة بالقبلية فيما يخص العنف اللفظي. وقد كان السبب في تضمين الباحثة عامل الأصول الثقافية ضمن العوامل الديموغرافية في هذه الدراسة وتأكيد تحديد المشاركات أنفسهن لكيفية تعريفهن لتلك الأصول، هو ما يُعرف عن التنشئة القبلية بشكل عام من التزام بالعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية للوالدين وللأسرة الممتدة مقارنة بالأسر الحضرية (شرابي، 1985). فقد أشار العديد من علماء الأنثروبولوجيا والفلوكلور إلى أن ما يميز العائلة العربية أنها عائلة في مرحلة انتقالية من النمط التقليدي الخاضع لقواعد ولعلاقات ثقافية واجتماعية تقليدية، إلى نمط عائلي جديد يميل إلى الحداثة والعصرنة فكراً وسلوكاً من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وخلال هذا الانتقال قد تنقسم الأسر إلى كيانين؛ الكيان الأول، يدّعي الأصالة والتراث والهوية والانتماء، وفي اعتقاده لا يتحقق كل ذلك إلا بالتمسك القوي بالعادات والتقاليد الأصلية وممارستها بحسب متطلبات الأحداث؛ أما الكيان الثاني، فيدّعي الحداثة والتجديد، وفي اعتقاده أن هذه العادات والتقاليد بالية وقديمة ولم تعد تلبي متطلبات العصر الجديد، كما أنها قد تعرقل نشاط الفرد، وتقف حاجزاً أمام الانطلاق نحو واقع أفضل جديد ومغاير (معتوق، 1986). ومن المتعارف عليه أن السعي إلى الحفاظ على كيان الأسرة من حل وثاق الزوجية هو أحد أهم الأعراف المتأصلة في الثقافة الشرقية عامة والكويتية بشكل خاص. كما أن الكثير من الأسر تفسر التعاليم الإسلامية باعتبار الطلاق «أبغض الحلال»

دافعاً لرفض فكرة الانفصال بين الزوجين، حتى وإن كان الثمن الذي قد يدفعه الزوجان باهظاً، بدءًا بخسارة الأمن العاطفي والنفسي والاحترام بينهما، وصولاً إلى خسارة الحياة أحياناً بسبب ما قد ينتج عن الضغوط المتراكمة لكبت الاحتياجات والتستر على الأوضاع السيئة بين الزوجين. وقد رصدت دراسة كويتية حديثة (Al-Saleh, 2020)، ارتفاع نسبة تقبل أعضاء العينة من النساء الكويتيات لبعض أنواع العنف؛ مثل حق الرجل بعقاب المرأة بالطرق المختلفة (88%)، وحق الزوج في استخدام المبررات الدينية لإجبار الزوجة على تلبية احتياجاته (73%)، وسجلت نتائج الدراسة أن العوامل الثقافية والدينية كانت الأساس للعنف ضد الشريك بنسبة 75%.

وفي هذه الدراسة، قد تعود النسبة الأقل من العنف المسجلة لدى النساء من الأصول القبلية مقارنة بالنساء من الأصول الحضرية، إلى ما يمكن أن نطلق عليه بـ «شرعنة العنف» و «تطبيعه»؛ بمعنى أن بعض النساء من الأصول القبلية قد لا يرين في بعض الممارسات والسلوكيات التي يقوم بها الأزواج أو الذكور من أفراد العائلة نماذج للعنف، خاصة تلك التي لا تترك أثراً مادياً ملموساً؛ كالألفاظ المهينة أو ممارسات التحكم والسيطرة على القرارات الخاصة بالمرأة. بل إن بعض النساء يعتبرن العديد من سلوكيات الرجال المسيطرة شكلاً من أشكال الحماية، وتعبيراً عن الحب في بعض الأحيان؛ فيتقبلن ممارسات المراقبة والمحاسبة على أبسط التصرفات باسم الغيرة، وتحديد أنواع معينة من التخصص الدراسي أو أماكن العمل وغيرها بداعي الحفاظ على أنوثتها وكرامتها؛ بينما تُعرف الدساتير والقوانين الدولية تلك السلوكيات كحالات للعنف (WHO, 2007)؛ ومن ثم يستمر العنف ويأخذ الطابع الشرعي والمتقبَّل للعلاقة بين الجنسين ولا يتم تسجيله ضمن إحصائيات العنف. وقد يعود اختلاف الحكم في تفسير السلوكيات المختلفة بين الأزواج لدى أفراد العينة إلى الجهل بتلك التعريفات والقوانين الدولية منها والمحلية ونماذج العنف ونماذجه.

وبمقارنة نسب التعرض للعنف الأسري للمشاركات بحسب الحالة الاقتصادية أو المستوى الاقتصادي، أظهرت النتائج أن الفئة الأكثر تعرضاً للعنف كانت فئة النساء من الحالة الاقتصادية الضعيفة بنسبة 37%، مقارنة بنسبة 16.8% لذوي المستويات الاقتصادية المتوسطة، و11.7% للمشاركات من ذوي المستويات الاقتصادية الجيدة. وهناك شبه إجماع، سواء على المستوى النظري التحليلي، أو على مستوى البحث العلمي، على أن انخفاض المستوى الاقتصادي لضحايا العنف من النساء يعتبر أحد أهم العوامل المسببة للعنف من جهة، ولاستمراريته وصعوبة وضع حد له من جهة أخرى (Hussain et al., 2020؛ Daruwall et al., 2020؛ الشرع وقازان، 2017؛ محمد، 2007؛ Al-Kazi, Al-Kandari & Al-Quoud, 2016). فضعف الموارد الاقتصادية يتسبب في ارتفاع مستوى الضغوط التي تواجهها الأسر؛ كالعجز عن تلبية احتياجات أعضائها، كما يحدّ من فرص الأسرة وخياراتها في التعامل مع العديد من القضايا الأسرية. فالافتقار إلى الموارد الاقتصادية أو شحها يخلق أنماطًا من العنف والفقر تصبح ذاتية الاستدامة، وأن ضعف الحالة الاقتصادية لضحايا العنف من النساء أو محدودية مدخولهن المادي، خاصة بالنسبة لغير العاملات، تجعلهن يعتمدن على الشريك مرتكب العنف في الحصول على احتياجاتهن؛ مما يجعل قرار نبذ العلاقة المسيئة والهروب من بيئة العنف أمراً غاية في الصعوبة؛ كما توضح نظرية علاقات التبعية في تفسيرها لبقاء العديد من الضحايا في محيط المسيء.

أما من حيث المستوى التعليمي؛ فسجلت النساء من حملة الشهادة المتوسطة النسبة العليا من المتعرضات للعنف الأسري بنسبة تصل إلى نحو 25%، تليها النساء الأميات أو ما دون شهادة المرحلة الابتدائية (23.5 %)، مقارنة بأقل الفئات تعرضاً للعنف وهن من فئة الحاصلات على التعليم الجامعي (13.5%) ودبلوم ما بعد الثانوية العامة (12.5%)؛ وتأتي هذه النتائج لتعزز نتائج العديد

من الدراسات المماثلة (Karger et al., 2015؛ Gokler, Arslantas & Unsal, 2014؛ الشرع وقازان، 2017؛ العثمان، 2012). ومن المتعارف عليه أن المستوى التعليمي يرتبط –في الغالب– بالمستوى الاقتصادي والمكانة الاجتماعية، وتشير الدراسات السابقة إلى أن النساء ذوات المستويات المتدنية في الجانبين: التعليمي أو الاقتصادي أو في كليهما، من أكثر النساء تعرضاً للعنف وللبقاء في محيطه؛ بسبب انحسار خيارات التصرف وصعوبة الاستقلالية حال رغبتهن بإنهاء علاقتهن بمرتكب العنف أو الخروج من بيئة العنف. فالحصول على وظيفة، سواء لتمكين المرأة أو لتأمين مدخول مادي، يعزز القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية؛ كالحصول على سكن بالإيجار، على سبيل المثال، يتطلب الإلمام بمهارات معينة قد ترتبط بالمستوى التعليمي؛ حيث يعتبر الحصول على مؤهل دراسي مناسب ضمن شروط التوظيف في كثير من الأحيان. كما أن المستوى التعليمي قد يرتبط بمستوى وعي أعلى، واهتمام بالاطلاع على مستجدات القوانين التي تحدد الحقوق والواجبات الفردية والزوجية والمدنية، وسبل ووجهات المطالبة فيها. لذلك، اقترن المستوى الدراسي المنخفض بارتفاع فرص التعرض للعنف بأنواعه بما فيه الأسري بالنسبة للنساء من مختلف البيئات والمستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية حول العالم.

الفرض الثاني: توجد علاقة تأثيرية لبعض العوامل الديموغرافية على توقع حالة التعرض للعنف الأسري.

اختبار وتحليل علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة:

استخدم اختبار الانحدار اللوجستي الثنائي لاختبار إذا ما كانت عوامل (الحالة الاجتماعية، والخلفية الثقافية، والحالة الاقتصادية، والعمر، وسنوات الزواج) كعوامل مستقلة، مرتبطة باحتمالات حدوث حالة التعرض للعنف

الأسري كمتغير تابع. ويستخدم الانحدار اللوجستي الثنائي للتنبؤ بمتغير تابع واحد ثنائي التفرع بناءً على واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة الاسمية أو الترتيبية أو الكمية المستمرة، ومن نواحٍ عديدة، يمكن اعتبار الانحدار اللوجستي الثنائي بمثابة انحدار خطي متعدد، ولكن لمتغير ثنائي التفرع بدلاً من متغير تابع مستمر، ومثل جميع تحليلات الانحدار، فإن الانحدار اللوجستي هو تحليل تنبئي يُستخدم لوصف البيانات وشرح العلاقة بين المتغيرات في نموذج الانحدار تحت الدراسة (أبو بدر، 2019).

وبينت النتائج أن النموذج ذو دلالة إحصائية في تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (c2 =137.26، p = 0.000)، وبلغت النسبة المئوية الإجمالية للحالات التي تُوقّعت بشكل صحيح بوساطة النموذج 85.3% من الحالات، هو يبينه جدول (7).

جدول (7)

كفاءة تصنيف نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

حالة التعرض للعنف		الحالات المتوقعة		نسبة التوقع الصحيحة
		لا	نعم	
الحالات المسجلة	لا	1828	20	98.9
	نعم	300	27	8.3
النسبة الكلية				**% 85.3**

وتشير النتائج الظاهرة في جدول (8) إلى أن المتغيرات المستقلة التالية لها تأثير معنوي دال على حالة التعرض للعنف الأسري (p-value <0.01) هي: الحالة الاجتماعية، والخلفية الثقافية، والمستوى الاقتصادي؛ أي أن لهذه المتغيرات أهمية في تفسير حالة التعرض للعنف الأسري للنساء، بينما لم يكن لمتغيري عدد سنوات الزواج أو العمر التأثير المعنوي ذاته.

جدول (8)

نتائج نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي للكشف عن أثر المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة على حالة التعرض للعنف الأسري

المتغير	B	S.E	Wald	df	Sig.	EXP (B)
الحالة الاجتماعية			76.03	4	0.000**	
عزباء	2.136–	0.427	25.02	1	0.000**	0.118
متزوجة	2.054–	0.425	23.31	1	0.000**	0.128
مطلقة	0.678–	0.445	2.32	1	0.128	0.508
أرملة	2.089–	0.595	12.32	1	0.000**	0.124
سنوات الزواج	0.010	0.011	0.80	1	0.370	1.010
الخلفية الثقافية	0.655	0.126	20.13	1	0.000**	1.762
المستوى الاقتصادي	0.183–	0.037	23.99	1	0.000**	0.833
العمر	0.005	0.010	0.27	1	0.607	1.005
Constant	0.806	0.553	2.13	1	0.145	2.239

** دالة عند مستوى **0.01**.

بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية، يظهر لنا جدول (8) وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في احتمالات التعرض للعنف الأسري بين حالات السيدات العزباوات والمتزوجات والأرامل بالمقارنة مع السيدات المنفصلات لصالح الفئة الأخيرة؛ أي أن هذه الفئات أقل احتمالاً للتعرض للعنف الأسري إذا ما قورنت بفئة السيدات المنفصلات، بينما لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية باحتمالات التعرض للعنف بين المطلقات والمنفصلات.

أما بالنسبة للخلفية الثقافية، وبالنظر إلى نسبة الأرجحية أو EXP (B)؛ فتشير النتائج إلى أن احتمالات تعرض النساء من الأصول الحضرية أكبر

مقارنة بالنساء ذوات الأصول البدوية بنسبة تصل إلى 76.2%. أما بالنسبة للمستوى الاقتصادي؛ فتشير النتائج إلى أن الارتفاع بالمستوى الاقتصادي يقلل احتمالات التعرض للعنف بنسبة كبيرة تصل إلى 83.3%.

ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج قد سبق مناقشتها ضمن بند العلاقة بين العوامل الديموغرافية وحالة التعرض للعنف في جزء سابق من متن الدراسة. ومن ثم، فإنه استناداً إلى نتائج اختبار معامل الانحدار اللوجستي الثنائي، يمكننا تقديم بروفايل للنساء اللاتي تزداد فرص تعرضهن للعنف الأسري بكونهن من النساء المنفصلات أو المطلقات من الأصول الحضرية منخفضات الدخل الاقتصادي.

الخلاصة والتوصيات:

إن موضوع العنف ضد المرأة بشكل عام، والعنف الأسري بشكل خاص، هو موضوع متشعب الزوايا والرؤى، سواء بمحاولة تعريفه ورصده وقياس مدى انتشاره، أو تفسيره وتحليل عوامل وقوعه، أو كيفية مواجهته والتعامل معه؛ وذلك لامتداد وتفرع جذوره لتصل إلى التكوين الذاتي لمرتكبيه وضحاياه على حد السواء، ولطبيعة العلاقات الإنسانية وما يحكمها من معايير للسلوك، وللأسس الإيديولوجية والتكوينية لثقافة المجتمع الذي ينتشر به. ولذلك، فعلى الرغم من وجود عدد لا بأس به من الدراسات عبر الثقافات والأزمنة، فإن البحث العلمي لايزال يتوق إلى المزيد من الإثراء لتعميق فهمنا له، سبيلاً للوصول إلى أساليب أكثر مواءمة وأعمق أثراً لعلاج تبعاته على جميع الأصعدة.

إن العنف الأسري ضد المرأة يرتبط بطبيعته بأدوار الجنسين، والقوالب الفكرية النمطية، ومفاهيم الذكورة والقيم الأبوية، وإن توثيق مدى انتشار العنف ضد المرأة وإنتاج بيانات مقارنة موثوقة لتوجيه السياسات الاجتماعية ورصد التقدم المحرز بشأنها ليس بالأمر الهيّن، سواء على مستوى الحكومات، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو على مستوى الأكاديميين والباحثين (WHO, 2013). وباستثناء الدراسات التي أجرتها بعض الإدارات والمنظمات والباحثين بشكل مستقل، هناك ندرة في الإحصائيات المستمدة من الدراسات الاستقصائية القائمة على السكان والممثلة على المستوى الوطني، حول العنف ضد المرأة في الكويت؛ مما يجعل من الصعب تطوير فهم شامل لكيفية تأثيره على المرأة، وقد يؤدي ذلك إلى الحد من إمكانية تطوير مبادرات شاملة تستجيب لاحتياجات المرأة على الصعيد الوطني.

وقد قدمت هذه الدراسة إضافة مميزة بسبب حجم العينة المستخدمة وهي الأكبر ضمن الدراسات المحلية في موضوع الدراسة على الإطلاق، كما أنها عينة ممثلة لمجتمع الدراسة من حيث التنوع والانتشار الجغرافي؛ مما يضيف للنتائج درجة عالية من المصداقية والواقعية في قياس نسبة شيوع حالات العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الكويتي، وعلاقة أكثر مرتكبيها بالنساء المعنفات، بالإضافة إلى العلاقات الارتباطية والتأثيرية لعدد من العوامل الديموغرافية للنساء بفرص وقوع حالات العنف الأسري؛ ورصدت الدراسة أكثر استجابات الضحايا لتجربة العنف، بما يحقق الأهداف التي انطلقت منها.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتحليلاتها، سنقوم بتقديم مجموعة من التوصيات؛ منها ما يتعلق بمهنة العمل الاجتماعي تحديداً، ومنها ما يرتبط بالسياسات الاجتماعية التي نأمل أن تساهم برسم خريطة طريق لصانعي القرار للحد من مشكلة العنف الأسري ضد النساء وتداعياتها، والعمل على معالجة آثارها.

أولاً – توصيات متعلقة بمهنة العمل الاجتماعي:

1- العمل على تعزيز الدور القيادي للمهنة في التعامل مع قضايا العنف الأسري ضد المرأة؛ فعلى الرغم من أن الاختصاصيين الاجتماعيين يمثلون الصفوف الأولى في التعامل مع ضحاياه ومرتكبيه معاً من واقع عملهم في مجال تقديم الخدمات الاستشارية وتقديم المساعدات والبرامج، فإن صوت العمل الاجتماعي كمهنة صامت، أو خافت على أقل تقدير، عن القيام بالأدوار الريادية انطلاقاً من الدستور الأخلاقي للمهنة، سواء بتمثيل الضحايا والمطالبة بحقوقهن، أو بجهود علاج المشكلات السلوكية والفكرية لمرتكبي العنف وضحاياه، أو التوعية لتغيير الأنماط والاتجاهات الثقافية السلبية بين أفراد المجتمع.

2- العمل على تطوير البرامج التعليمية والتدريبية لمنتسبي المهنة لتشمل تركيز أكبر على النظريات الحديثة؛ مثل النظريات النسوية ونظريات التمكين ونظريات التنمية المستدامة، على سبيل المثال لا الحصر، وذلك لدورها في تفسير واقع مشكلة العنف ضد النساء وعوامله وكيفية مواجهته بمنظور أشمل.

3- تعزيز التدخلات المهنية التخصصية وتضمينها لاتجاهات حديثة للتدخل تقوم على اكتشاف الموارد الخاصة بالعملاء والقدرات الكامنة لديهم على إحداث التأثير والتغيير الإيجابي، بالتركيز على النماذج التي أثبتت جدواها من خلال الأبحاث التقييمية القائمة على الأدلة العلمية.

4- تحفيز وتشجيع الاختصاصيين الاجتماعيين ليكونوا في طليعة الحملات الإعلامية والتدخلات التي تسعى إلى خلق الوعي بمفاهيم العدالة الاجتماعية والعلاقة المتكافئة بين الجنسين، الذي سيؤدي إلى تغيير المعايير الجنسانية وتعزيز تمكين المرأة. وقد تكون الجمعية الكويتية للخدمة الاجتماعية، كجمعية مهنية تخصصية، المنصة المناسبة لانطلاق مثل تلك الحملات والجهود على المستوى الوطني.

5- التطوير المستمر للمهارات والمعارف بين الاختصاصيين الاجتماعيين فيما يتعلق بقضايا المرأة والأسرة والأنظمة المجتمعية وثقافاتها وسياساتها، التي لا ينبغي النظر إليها بمعزل بعضها عن بعض، وتأكيد العودة للمنظور التكاملي-الإيكولوجي- في النظر لقضايا العنف ضد المرأة، الذي يلقي الضوء على التفاعل القائم بين الهياكل البنائية في مؤسسات المجتمع بقوانينه ونظمه، وبين العوامل الثقافية، وبين العوامل الذاتية الخاصة بأطراف القضية من ضحايا ومعتدين دون تجاهل أي منها.

6- الحث على إجراء الأبحاث العلمية للحصول على معلومات دقيقة حول طبيعة هذه المشكلات وطبيعة تدخلات العمل الاجتماعي، التي تهدف إلى معالجتها. ومن الضروري أيضًا فحص فعالية وكفاءة وتأثير خدمات وتدخلات العمل الاجتماعي الحالية من خلال أبحاث التقييم؛ حيث يشارك كل من الاختصاصيين الاجتماعيين والنساء بشكل تعاوني لتحديد تأثير السياسات الاجتماعية الحالية ونتائج التدخلات العلاجية، لتدعيم الناجع وتغيير السلبي منها.

ثانياً- توصيات خاصة بالسياسات الاجتماعية وصانعي القرار في مختلف مؤسسات الدولة بحسب الاختصاص:

1- عمل مراجعة نقدية تحليلية للمحتوى الفكري الضمني للمناهج التربوية الحالية لجميع المراحل التعليمية؛ للوقوف على ما قد يكتنفها من فكر لإقصاء أو تهميش للآخر، سواء على مستوى النوع بين الذكور والإناث، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، أو التوجهات الفكرية، التي تساهم بشعور الوصم والضعف لدى النساء المعنفات، والعمل على تطويرها واستحداث مضمون مبني على التقبل والانفتاح ومرونة التعايش مع «الآخر المختلف»، على أسس من العدالة الاجتماعية والمسؤولية الأخلاقية المتبادلة بين الفرد والدولة بمكوناتها المختلفة.

2- تعزيز جهود تمكين المرأة في المجتمع الكويتي، بالتركيز على التوعية والتدريب معاً؛ وذلك لتحسين قدراتها على صنع القرارات الشخصية والعملية. ويتطلب تمكين المرأة تنمية الحس الذاتي باستحقاق الأفضل وبالقدرة على إحداث التغيير المطلوب في حياتها وحياة من حولها، مع تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة من خلال استحداث برامج التدريب

والتطوير في مجال الأعمال وتنمية المهارات الوظيفية التي تؤهلها للعمل في قطاعات مختلفة لتحقيق الأمان الاقتصادي والاكتفاء الذاتي.

3- العمل على تعزيز برامج التوعية المجتمعية، وتهيئة فرص الحوار بين الرجال والنساء، والفتيات والفتيان، في محيط بيئة آمنة ومقبولة اجتماعياً وثقافياً؛ بما يعزز غرس أساليب الحوار وتقديم وتلقي النقد البناء وبناء العلاقات المتكافئة بالحقوق والمتساوية بالفرص بين الجنسين. فإشراك كل من الرجال والنساء في مثل تلك الجهود يساهم في تجنب الاحتكاك والصراع بينهما، والانتقال من النظر للآخر كمنافس، إلى شريك بالنجاح والتعثر معاً.

4- تبني الدولة لمشروع إعلامي شامل على المستوى الوطني، يتم من خلاله تعزيز قيم المواطنة والحقوق المدنية واحترام القوانين والمساواة والعدالة بين الجنسين، وتعديل الصور الإيديولوجية المشوهة للحقوق والواجبات والأدوار في المحيط الزوجي والأسري والمجتمعي، على أن يكون ذلك المشروع دائماً ومتعدد المراحل، يتم تحديد موضوعاته بحسب التغييرات التي يشهدها المجتمع في كل مرحلة، وما يتم استشرافه من خلال الدراسة المستمرة لحالة المجتمع. ويتم تعزيز ذلك المشروع الإعلامي التوعوي باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير أساليب العرض وتوسعة قاعدة ونطاق الجمهور الذي تسعى للوصول إليه.

5- تفعيل الأدوار المغيبة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وتحفيزه للقيام بالأدوار التي أُنشئ من أجلها، ومن بينها – كما جاء في مرسوم الإنشاء في عام 2006 –، «من أهداف المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بناء الإستراتيجية الوطنية للأسرة، وبناء سياسات داعمة للحماية الاجتماعية الفعالة لجميع الأسر بما يساهم في توفير حياة كريمة

مستدامة، ووضع خريطة طريق للتكامل والشراكة بين القطاعات الثلاثة «العام والخاص والمجتمع المدني» للمساهمة الفعالة في التنمية الأسرية في المجتمع الكويتي، ووضع إستراتيجية إعلامية لنشر المفاهيم والقيم المعززة للأسرة في المجتمع الكويتي، بالإضافة إلى وضع أطر تشريعية ملائمة لحماية الأسرة بما ينسجم مع الدستور ومبادئ حقوق الإنسان الدولية». فعلى الرغم من الافتتاح الرسمي لمركز الاستماع لضحايا العنف الأسري «فنر»، كخطوة أولى تسبق افتتاح دار الإيواء التابعة له منذ أكتوبر من عام 2017، فإنه لا يزال غير مفعل على الرغم من الانتهاء من إقرار الهيكل التنظيمي والإداري للمركز في عام 2018، وصدور قانون خاص بالحماية من العنف الأسري في عام 2019، وإبداء جمعيات النفع العام المختصة بقضايا المرأة استعدادها لتأهيل وتدريب الصف الأول من المختصين للتعامل مع هذه الفئة من العملاء، تلك القضايا التي حالت دون البدء باستقبال الحالات سابقاً، إلا أن استئناف العمل في المشروع ما زال معلقاً.

6- التعجيل بإنشاء مرصد اجتماعي إحصائي، على غرار الإدارة المركزية للإحصاء من حيث حجم البيانات والإحصاءات التي تحتويها قاعدة البيانات التابعة لها وتمثيلها للمجتمع ككل؛ إلا أن المرصد المقصود هنا يمتد اختصاصه ليشمل الإحصاءات النوعية المرتبطة بمحددات القضايا الاجتماعية وعواملها وسبل مواجهتها، ومن بينها قضايا العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى تجميع إحصائيات وبيانات كل ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية ذات الاهتمام في مكان واحد، يقوم المرصد بعمل دراساته الخاصة وبتمويل رسمي من الدولة؛ بهدف تقييم الأوضاع الاجتماعية العامة وتوفير الأساس الإحصائي والمعلوماتي وتحديثه

بشكل متواصل ودائم؛ ليتمكن القائمون عليه من تقديم التصورات المبنية على أسس علمية منهجية لصانعي القرار والسياسات الاجتماعية في الدولة، لتساهم بتحسين كل من السياسات والبرامج والخدمات المقدمة على المستوى الوطني.

7- بناء الشراكات الفاعلة بين مؤسسات الدولة الحكومية والأهلية وجمعيات النفع العام، وضمن خطة إستراتيجية زمنية واضحة الأهداف والمعالم التنفيذية، في سبيل تجميع الجهود وتنسيقها بحسب الاختصاص والصلاحيات المتاحة لكل منها. فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها العديد من الجهات التطوعية منها والرسمية في قضايا العنف ضد المرأة والعنف الأسري، فإن تأثيراتها تبقى محدودة ومتواضعة بسبب عمل كل منها بشكل مستقل.

المراجع

أبو بدر، سليمان (2019). *استخدام الأساليب الإحصائية في بحوث العلوم الإجتماعية: دليل كامل لبرنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS*. ترجمة سرحان، باسم. (الطبعة الثانية). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر.

إدارة البحوث والإحصاء، وزارة العدل (2010). *دراسة عن قضايا الاعتداء والعنف ضد المرأة خلال الفترة من 2000-2009*. الكويت

الأمم المتحدة، لجنة منع الجريمة والعدالة الاجتماعية (2019). *اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدِّي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية*. تم استرجاعه من الرابط:
https://undocs.org/pdf?symbol=ar/E/CN.15/2019/10

البداينة، ذياب (2000). أثر المتغيرات الشخصية وإدراك مخاطر الجريمة وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة. *مجلة العلوم الإنسانية*، 14، 7–26 تم استرجاعه من الرابط:
http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/1127

برنامج Raosoft http://www.raosoft.com/samplesize.html

بشناق، ناديا وآخرون (2000). *دليل إرشادي للتعامل مع العنف الأسري، مركز التوعية والإرشاد الأسري*، الزرقاء، الأردن.

البكري، مشاعل (2015). *مجالات العنف الأسري وسبل علاجه: دراسة نقدية، تأصيلية، حقوقية*. دار عالم الكتاب. الرياض

البلهان، عيسى؛ والناصر، فهد (2012). سلوك العنف ضد الزوجات الكويتيات في المجتمع الكويتي. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*، 33 (367)، 102-8

تقرير دولة الكويت للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2019). *مراجعة شاملة وطنية للتقدم المحرز وتحديات تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين + 25*.

الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية الاجتماعية، *نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية*، WISH-I لسنة 2011.

الحربي، خالد (2021). العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب الجرائم المرتبطة بالعنف في المجتمع السعودي. *مجلة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، 13 (1)، 831 – 904.

حسين، صطوف (2017). *واقع العنف ضد المرأة في المجتمع العماني*، دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

حلمي، إجلال (1999). *العنف الأسري*. دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

حملة 153 (2018). *سلوكيات المجتمع حول العنف ضد المرأة في الكويت*. تقرير مفصل.

شرابي، هشام (1985). *مقدمات لدراسة المجتمع العربي*. المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.

الشرع، سحر؛ و قازان، عبدالله (2017). العنف الموجه ضد الزوجة في الأسرة الأردنية: أشكاله ومرتكزاته الجندرية. *دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 44 (3)، 1–17.

العثمان، حسين (27 نوفمبر 2012). *تداعيات العنف الاجتماعية والأسرية والاقتصادية ضد المرأة*. الملتقى الإحصائي الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي بعنوان: قياس مؤشرات العنف ضد المرأة، أبوظبي.

الغانم، كلثم (2007). *العنف ضد المرأة: دراسة مسحية على طالبات جامعة قطر*. دولة قطر، المجلس الأعلى لشئون الأسرة.

عبد الباسط، حسن (1975). *أصول البحث العلمي*. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

عبد الجواد، هاني؛ والبطاينة، محمد (2004). *خصائص ضحايا ومرتكبي العنف الأسري في الأردن*، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن.

عبد الوهاب، ليلى (1994). *العنف الأسري والجريمة*، دار المدى للنشر والثقافة، بيروت.

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال. *التقرير السنوي لعام 2017*.

محمد، أفراح (2007). *العنف الأسري ضد الزوجة: دراسة ميدانية في مدينة بغداد*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، قسم الاجتماع.

مرسوم إنشاء المجلس الأعلى لشئون الأسرة. مرسوم رقم 83 لسنة 2016 رقم 83 لسنة 2016 نشر بالعدد رقم 1282 من الكويت اليوم بتاريخ 2016/04/03

مركز *النديم للعلاج للعلاج والتأهيل النفسي*، تقرير النساء والعنف الجنسي (ديسمبر 2014): قراءة في ملفات برنامج دعم الناجيات من العنف، جمهورية مصر العربية.

معتوق، فردريك (1986). *التقاليد والعادات الشعبية اللبنانية*. مطبعة جروس برس، طرابلس، لبنان

هيومن رايتس ووتش (2019). السعودية: *قانون جديد يجرّم العنف الأسري؛ غياب آلية للإنفاذ يقلل من مردود القانون*. تم الاسترجاع من:

https://www.hrw.org/ar/news/2013/09/03/250962#

وزارة الشؤون الاجتماعية (فبراير 2013). *العنف الأسري في المجتمع الكويتي: دراسة مكتبية ميدانية*. الطبعة الثانية. تم الاسترجاع من الرابط :

https://www.mosal.gov.kw/wp-content/uploads/2017/05/domestic-violence.pdf

وزارة العدل (2010). تكنولوجيا المعلومات والإحصاء، إدارة الحصاء والبحوث. *دراسة عن قضايا الاعتداء والعنف ضد المرأة خلال الفترة من 2000–2009*.

وزارة العدل والشؤون الإسلامية بمملكة البحرين (2013). في صطوف حسين (2018). *العنف ضد المرأة في المجتمع العماني: الواقع والحلول*. وزارة التنمية الاجتماعية.

Ali, A., Yassin, K., & Omer, R. (2014). Domestic Violence against Women in Eastern Sudan. *BMC public health, 14, 1136.* https://doi.org/10.1186/1471-2458-14-1136

Al-Kazi, L., Al-Kandari, Y., & Al-Quoud, E. (2016). Perceptions of Violence among Kuwaiti Women. *Jordan Journal of Social Sciences,* 9 (3), 395-407. DOI: 10.12816/0033400

Allen, K. & Wozniak, D. (2010). The Language of Healing: Women's Voices in Healing and Recovering from Domestic Violence, *Social Work and Mental Health,* 9 (1), 37–55. https://doi.org/10.1080/15332985.2010.494540.

Alsaleh, A. (2020). Violence Against Kuwaiti Women. *Journal of Interpersonal Violence*. https://doi.org/10.1177/0886260520916280

Ambrosetti, E., Abu Amara, N., & Condon, S. (2013). Gender-based Violence in Egypt: Analyzing Impacts of Political Reforms, Social and Demographic Change. *Violence Against Women,* 19 (3), 400–421. https://doi.org/10.1177/1077801213486329

Australian Government Department of Social Services (2021). *Domestic and Family Violence* retrieved from https://www.dss.gov.au/sites/default/files/documents/03_2019/domestic-and-family-violence.pdf

Cappell, C. & Heiner, R. (1990). The Intergenerational Transmission of Family Aggression. *Journal of Family Violence,* 5 (2), 135-152

Dahlberg, L. & Krug, E. (2002). Violence: a Global Public Health Problem. In: Krug E., Dahlberg L., Mercy J., Zwi A., Lozano R., eds. *World Report on Violence and Health*. Geneva, Switzerland: World Health Organization; 2002:1-21.

Daruwalla, N., Kanougiya, S., Gupta, A., Gram, L., & Osrin, D. (2020). Prevalence of domestic violence against women in informal settlements in Mumbai, India: a cross-sectional survey. *BMJ open,* 10 (12), e042444. https://doi.org/10.1136/bmjopen-2020-042444

Elghossain, T., Bott, S., Akik, C. & Obermeyer, C. (2019). Prevalence of intimate partner violence against women in the Arab world: a systematic review. B*MC International Health Human Rights* 19, 29 https://doi.org/10.1186/s12914-019-0215-5

El-Zanaty, F., & Way, A. (2006). *Egypt Demographic and Health Survey 2005.* Cairo, Egypt: Ministry of Health and Population, National Population Council, El-Zanaty and Associates, & ORC Macro.

Frost, J. (2019). *Regression Analysis: An Intuitive Guide for Using and Interpreting Linear Models.* Statistics By Jim Publishing.

Garcia-Moreno, C., Jansen, H., Ellsberg, M., Heise, L., Watts, C., & WHO Multi-country Study on Women's Health and Domestic Violence against Women Study Team (2006). Prevalence of intimate partner violence: findings from the WHO multi-country study on women's health and domestic violence. *Lancet (London, England),* 368 (9543), 1260–1269. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(06)69523-8

Gokler M., Arslantas, D., Unsal, A. (2014). Prevalence of domestic violence and associated factors among married women in a semi-rural area of western Turkey. *Pakistani Journal of Medical Sciences,* 30 (5), 1088-1093. doi: http://dx.doi.org/10.12669/pjms.305.5504

Habib, S., Abdel Azim, E., Fawzy, I., Kamal, N., El Sherbini, A. (2011). Prevalence and effects of violence against women in a rural community in Minia governorate, Egypt. *Journal of Forensic Sciences,* 56 (6),1521–1527. doi: 10.1111/j.1556-4029.2011.01886.x.

Haj-Yahia, M., & Clark, C. (2013). Intimate Partner Violence in the Occupied Palestinian Territory: Prevalence and Risk Factors. *Journal of Family Violence,* 28 (8), 797-809. https://doi.org/10.1007/s10896-013-9549-2

Huecker, M., King, K., Jordan, G., & Smock, W. (2021). *Domestic Violence.* In StatPearls. StatPearls Publishing. Available from: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK499891/

Hussain, H., Hussain, S., Zahra, S., & Hussain, T. (2020). Prevalence and risk factors of domestic violence and its impacts on women's mental health in Gilgit-Baltistan, Pakistan. *Pakistan journal of medical sciences,* 36 (4), 627–631. https://doi.org/10.12669/pjms.36.4.1530

Javier, R. & Herron, W. (2018). *Understanding Domestic Violence: Theories, Challenges, and Remedies.* Rowman & Littlefield: Maryland

Johnson, M. (2005). Domestic Violence: It's Not about Gender: Or Is It? *Journal of Marriage and Family,* 67(5), 1126–1130. http://www.jstor.org/stable/3600300

Kapoor, S. & United Nations Children's Fund, Florence (Italy). International Child Development Centre. (2000). Domestic Violence against Women and Girls. *Innocenti Digest,* 6, [Washington, D.C.]: Distributed by ERIC Clearinghouse

Karakurt, G., & Silver, K. (2013). Emotional abuse in intimate relationships: the role of gender and age. *Violence and victims,* 28 (5), 804–821. https://doi.org/10.1891/0886-6708.vv-d-12-00041

Kargar Jahromi, M., Jamali, S., Rahmanian Koshkaki, A., & Javadpour, S. (2015). Prevalence and Risk Factors of Domestic Violence Against Women by Their Husbands in Iran. *Global journal of health science,* 8 (5), 175–183. https://doi.org/10.5539/gjhs.v8n5p175

Krug, E., Dahlberg, L., Mercy, J., Zwi, A. & Lozano. *World report on violence and health.* Geneva, World Health Organization, 2002.

London College of Health and Tropical Medicine (2013). *Violence against women a global health problem of epidemic proportions* retrieved from: https://www.lshtm.ac.uk/newsevents/news/2013/gender_violence_report.html

Palker-Corell, A. & Marcus, D. (2005). Partner Abuse, Learned Helplessness, and Trauma Symptoms. *Journal of Social and Clinical Psychology,* 23 (4), 445-462 https://doi.org/10.1521/jscp.23.4.445.40311

Qassis-Jaraysah, M. (2011). Killing Women under the Name of so-called «Family Honor.» In S. Adwan & A. G. Wildfeuer (Eds.), *Participation and Reconciliation: Preconditions of Justice* (1st ed., Vol. 16, pp. 159–172). Verlag Barbara Budrich. http://www.jstor.org/stable/j.ctvbkk0nb.18

Stripe, N. (2020). *Domestic abuse victim characteristics,* England and Wales: year ending March 2020 Characteristics of victims of domestic abuse based on findings from the Crime Survey for England and Wales and police recorded crime. Office of National Statistics.

Sen, S. & Bolsoy, N. (2017). Violence against women: prevalence and risk factors in Turkish sample, *BMC Women's Health,* 17 (100) doi http://10.1186/s12905-017-0454-3

Smith, S., Fowler, K., & Niolon, P. (2014). Intimate Partner Homicide and Corollary Victims in 16 States: National Violent Death Reporting System, 2003–2009. *American Journal of Public Health,* 104, 461-466.

https://doi.org/10.2105/AJPH.2013.301582

UN (1993). *What Is Domestic Abuse?* Retrieved from:

https://www.un.org/en/coronavirus/what-is-domestic-abuse

United Nations Population Fund (2015). For People, Planet & Prosperity. UNFPA Annual Report retrieved from https://www.unfpa.org/modules/custom/unfpa_global_annual_reports/docs/UNFPA_2015_Annual_Report.pdf

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Global Report on Trafficking in Persons 2018* (United Nations publication, Sales No. E.19.IV.2)

VicHealth (2021). VicHealth framework for preventing violence against women retrieved from https://www.vichealth.vic.gov.au/search/vichealth-framework-for-preventing-violence-against-women

WHO (2013). World Health Organization, Department of Reproductive Health and Research, London School of Hygiene and Tropical Medicine, South African Medical Research Council (2013). *Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and*

non-partner sexual violence, p.2. For individual country information, see UN Women Global Database on Violence against Women https://evaw-global-database.unwomen.org/en/countries

WHO (2009). *Preventing intimate partner and sexual violence against women: taking action and generating evidence* http://whqlibdoc.who.int/publications/2010/9789241564007_eng.pdf

WHO (2007). *Multi country study on Women›s health and domestic violence against women.* Geneva: World Health Organization.

WHO (2001). World Health Organization. *Urban violence and health: Determinants and management.* Kobe: Kobe Centre, 101–135.

WHO (1996). Consultation on Violence against Women & World Health Organization. Family and Reproductive Health. *Violence against women:* WHO consultation, Geneva, 5-7 February, 1996. World Health Organization. https://apps.who.int/iris/handle/10665/63277

World Health Organization (2005). *Addressing violence against women and achieving the Millennium Development Goals.* Geneva.

Abstract

Evidence around the world shows that the family can turn from a sanctuary to a life-threatening place, and the source of the most severe forms of violence against women and girls. The researcher used a descriptive analytical approach, by social survey method on a representative sample of 2176 female citizens whose ages ranged between 18 and 68 years old. The current research aimed to explore the reality of the problem of domestic violence against women in Kuwait by determining the prevalence of the different types of DV in the society, the most prominent perpetrators, and the study of the demographic characteristics of the victims and their impact as factors in being exposed to violence, and the most common responses to the experience by victims and survivors of domestic violence. The results showed that: 15% of the participants had been exposed to domestic violence, while 19% stated that they knew women close to them who were victims of all kinds of domestic violence; verbal violence was the most prevalent type (58.7%), and sexual violence was the least (7.2%); husbands and fathers were the most prominent perpetrators, and "silence" came as the most common response by the victims (57.5%). The results also recorded a statistically significant relationship between the social status, economic status, educational level, cultural background, and exposure to domestic violence. The results also contributed by presenting a profile of women who are more likely to be exposed to domestic violence by being separated or divorced women, from urban origins, with low-income levels. The findings were interpreted in the light of previous studies and various theoretical foundations, and recommendations were made for the social work profession and for social policy makers.

Keywords: Domestic Violence against Women, Prevalence Rates, Kuwaiti Society, Social Work.

The Author:

Dr. Malak Jasem Al-Rasheed

- Ph.D. in Social Work, University of Denver-Colorado- USA, 2004.
- Member of the Supreme Council for Family Affairs, 2016-2019.
- Member of the Board of Directors of the National Council for Culture, Arts and Letters, 2016-2019.
- Member of the Council of Private Universities - Higher Education, 2015-2018.
- Vice President of the Kuwaiti Society for Social Work, 2014-2021.
- Director of the Academic Accreditation Office - College of Social Sciences - Kuwait University, 2006-2012.
- Head of the Euro-Gulf Studies Unit, 2012-2015.
- Head of the American-Gulf Studies Unit, 2016-2017.
- Associate Professor, Department of Sociology and Social Work, College of Social Sciences, Kuwait University

Publications:

A - Books:

- Psychopathology (2016). With other authors. Anglo Library: Cairo (In Arabic).

B - Articles:

1- Resilience-based Intervention for Youth: An Initial Investigation of School Social Work Program Kuwait (2021). International Social Work.

2- The Role of Civil Society in Contributing to the Formulation of Public Policies: The Kuwaiti Experience in Addressing the Issue of Violence Against Women as a Model (2021), Journal of the College of Arts, Cairo University. (In Arabic)

3- Investigating the Relations between Knowledge, Beliefs, and Attitudes toward Mental Illness on a Sample of Social Work Students at Kuwait University (2020), Journal of Social Sciences, Umm Al-Qura University.

4- Protective Behavior against COVID-19 among the Public in Kuwait: An Examination of the Protection Motivation Theory, Trust in Government, and Sociodemographic Factors (2020). Journal of Social Work in Public Health.

5- Marital Imbalances in Kuwait: A Social Study of Gender Differences and the Impact of Demographic Factors (2017). Journal of Social Sciences, Kuwait University.

6- Child Sexual Abuse Prevention Programs for Kindergartner: A Survey of Public Actions, Attitudes, and Beliefs in Kuwait (2017). Child and Adolescent Social Work.

7- Public Perceptions of the Role of Social Media Networks in E-Government in Building Social Capital for Social Inclusion (2014), Journal of Social Sciences, Umm Al-Qura University.

8- Methods of Psychological Treatment of Female Inmates of the Central Prison in Kuwait and the Social Services Provided for Them: an Exploratory Study (2012), Journal of the College of Arts - Cairo University.

9- Social Work As an Academic Specialization and a Professional Field: the Kuwaiti Experience (2011), Sultan Qaboos University Journal, College of Arts and Social Sciences.

Monograph (618)

Domestic Violence Against Women in Kuwait: Prevalence Rates, Demographic Risk Factors, and Types of Survivor Responses

Malak Jasem Al-Rasheed, Ph.D.
Department of Sociology and Social Work
College of Social Sciences
Kuwait University

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
  Editor - in - Chief
  Kuwait University
- **Prof. Abdallah M. E Alghazali**
  Department of Arabic Language and Literature - Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Sociology and Social Service Department - Kuwait University
- **Prof. Aded El-Aziz Ali Safar**
  Department of Arabic Language and Literature - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
  History Department
  Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager
  Kuwait University

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
  American University
  Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
  Manchester University
  United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
  Department of Arabic Language and Literature -Mohammed V University
- **Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil**
  Department of Psychology
  Ain Shams University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT INCLUDES A SET OF THESES CONCERNED WITH PUBLISHING TOPICS THAT FALL WITHIN THE DISCIPLINES OF HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES, & LITERATURE

Volume 43, 2023

Rates

Kuwait : K. D 0.500 | Bahrain : BD 1 | Qatar : RQ 10

Emirates: DH 10 | Saudi Arabia : RS 10 | Qatar : RQ 10

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

Subscription For 12 Monoqraphs

Foreign Countries	Arab Countries	Kuwait	Subscription Type	Subscription Period
1 Year	Individuals	4 K.D	6 K.D	22 $
	Institutions	22 K.D	22 K.D	90 $
2 Years	Individuals	7 K.D	10 K.D	37 $
	Institutions	37 K.D	37 K.D	150 $
3 Years	Individuals	10 K.D	14 K.D	52 $
	Institutions	52K.D	52K.D	210 $
4 Years	Individuals	13 K.D	18 K.D	67 $
	Institutions	67 K.D	67 K.D	270 $

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

P.O.BOX 17370 El-Khaldiah - KUWAIT 72454

Tel: **24830256** - Fax: **24830256**

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

E-mail: aass@Ku.edu.Kw

http: // apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة:www.mandumah.com

The Publications of The Academic publiction council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Domestic Violence Against Women in Kuwait: Prevalence Rates, Demographic Risk Factors, and Types of Survivor Responses

Malak Jasem Al-Rasheed,Ph.D.
Department of Sociology and Social Work
College of Social Sciences
Kuwait University

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 618- Volume 43

1444 A.H/2023 (March)